جامعة أحمد دراية – أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي

(دراسة حالة السودان للفترة ما بين 1990م-2019م)

إعـــداد الطالبتين:
بايشي نعيمة
قويدري صفاء

تحت اشراف الاستاذ:
د. عبد الرحمان عبد القادر

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
د. بريشي عبد الكريم	أستاذ محاضر (أ)	رئيساً
د. عبد الرحمان عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	مشرفاً
أ. بن ديبة يمينة	أستاذ محاضر (ب)	ممتحناً

السنة الجامعية:2020/2019م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

قال تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير﴾ صدق الله العظيم سورة البقرة الآية 237.

الحمد لله الذي هديتنا الاسلام وانعمت علينا بسيد الانام وجعلتنا خير امة اخرجت للناس، فاذا كان هناك شكر فهو لله عز وجل.

اما بعد اهدي هذا العمل إلى من تغنى الشعراء بذكرها وجعلت الجنة تحت قدماها **أمي الحبيبة** حفظها الله ورعها.

والى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير **أبي الغالي** ادامه الله فخرا

إلى الذين تحملوا معي مشاق الدراسة وساعدوني بكل ما لديهم من اجل بلوغ المرام أخواتي وأخواني كل واحد باسمه والي ابنتي أختي بسمة حفيظها الله والى عائلة بايشي وعائلة حيداوي وعائلة تيفي

ولا يفوتني بان اتقدم بجزيل اشكر الي صديقاتي الذين كانوا سند لي في مشواري الدراسي واخص الذكر (عائشة ، وردة) والى كل من علمني حرف اصبح سنا برقة يضئ الطريق امامي

والى صديقتي التي قاسمت مع جهد هذا العمل **(صفاء)**.

نعيمة

الإهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره وأثني عليه أن وفقنا لإنجاز هذا العمل، والذي أهديه إلى أعز ما أملك

إلى والدي الكريمين.

إلى قبس النور والعطاء الرباني إلى من كان سندي في مشواري إلى **أبي العزيز**.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى ينبوع الصبر والأمل إلى **أمي الغالية** إلى جميع إخوتي كل باسمه

إلى أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي.

إلى كافة الأصدقاء والأحباء وكل الذين عرفتهم طوال مشواري الجامعي.

إلى من قاسمتني هذا الجهد:(**نعيمة**)

إلى طلبة دفعة 2020/2019

صفـــاء

شكر وعرفان

قوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ صدق الله العظيم

سورة النمل الآية 40

قد تغيب اللغة وتتوارى حين يكون رد الجميل لعظم النفوذ واصحاب الفضائل والشيم نتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان:

إلى الأستاذ المشرف: الدكتور عبد الرحمان عبد القادر الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته، ولم يبخل علينا بأي معلومة كانت رغم انشغالاته الكثيرة، لا يسعنا الا أن نقول:

فيك زاد يقيننا ويقينا عثرات الطريق بين التلول

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل: حاجي يوسف

كما يسعنا أن نتقدم بشكر إلى جميع الاساتذة الكرام الذين قدموا لنا الكثير طيلة سنتي الدراسة ونتمنى لهم المزيد من النجاح.

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته ورضا عنا.

نعيمة – صفاء

الفهرس

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الإهداء	i.
الشكر والتقدير	ii.
الفهرس	iii.
قائمة الجداول والأشكال	iv.
قائمة الملاحق	v.
قائمة الرموز والمختصرات	vi.
مقدمة	أ- ب- ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	5
المبحث الأول: مدخل نظري للتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	6
المطلب الأول: ماهية التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	6
الفرع الأول: ماهية تمويل المصرفي الإسلامي	6
الفرع الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	10
طلب الثاني: دور صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي	11
الفرع الأول: دور صيغ المشاركات في تحقيق النمو الاقتصادي	11
الفرع الثاني: دور صيغ المزارعة والمساقاة في تنمية القطاع الفلاحي	12
فرع الثالث: أهمية صيغ المداينات في تحقيق تنمية القطاع الصناعي والخدماتي	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة في الموضوع	16
الفرع الأول: الدراسات العربية	16
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	18
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة	20
الفرع الأول: من حيث المنهج	20
الفرع الثاني: من حيث الأدوات	20
الفرع الثالث: من حيث المتغيرات	20
خلاصة الفصل	21

الفصل الثاني: أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في السودان 1990م-2019م	
تمهيد	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	24
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	24
الفرع الأول: مجتمع الدراسة	24
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	25
الفرع الثالث: تحليل تطور إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي	26
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
الفرع الأول: تعريف بالنموذج	27
الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى (ols)	28
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	30
المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة	30
الفرع الأول: تقدير العلاقة بين إجمالي التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في السودان	30
الفرع الثاني: اختبار العلاقة السببية في المدى القصير	38
الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر ذات الخطوتين	40
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها	45
خلاصة	47
خاتمة	49
قائمة المصادر والمراجع	53
الملاحق	60
الملخص	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور اجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في السودان خلال الفترة 1990 إلى 2019	26
2	ملخص الخصائص الإحصائية لمتغيري الدراسة	31
3	نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)	33
4	نتائج اختبار سببية جرانجر	38
5	اختبار فترة الإبطاء المثلى	39
6	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	41
7	اختبار عدم التجانس	41
8	دراسة سكون سلسلة البواقي(ECT) نتائج اختبار البواقي (ADF)	43
9	اختبار عدم التجانس	45

فهرش الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	يمثل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي قبل الاستقرارية(LnGDP).	35
2	يوضح سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الاولى (D(LnGDP).	35
3	يوضح سلسلة إجمالي التمويل قبل الاستقرارية (LnGFin).	37
4	يوضح سلسلة إجمالي التمويل بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى (D(LnGFin .	37
5	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Test).	42

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.
2	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

قائمة الرموز والاختصارات:

الرمز /اختصار	الدلالة بالغة العربية
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
GFIM	اجمالي التمويل
VCEM	نموذج تصحيح الخطأ
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية
BLUE	أفضل تقدير خطي غير متحيز
PROB	الاحتمال
ADF	ديكي فولر
WD	ديربن واتسون
R^2	معامل التحديد
Tc	قيمة اختبار ستيودنت المحسوبة

مقدمة

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دور كبير في تمويل المشروعات الصغير وبالتالي ينعكس بشكل إيجابي على رفاهية الإنسان وتحسين مستوى معيشته، حيث أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام والتمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص وهو عبارة عن نشاط اقتصادي أو اجتماعي يتطلب أموال لإدارتها وتنميتها، إلا أن حالات توفير المال مرتبطة بمصادر التمويل وطبيعته (التقليدية والشرعية). وله أهمية كبيرة في الوقت الحاضر كما تمكنت المصارف الإسلامية في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تبين ذلك من خلال أثر التمويل على النمو الاقتصادي.

ويبرز هذا الأثر من خلال استعمال مختلف الصيغ التمويلية المتنوعة والمتمثلة في صيغ المشاركات والمداينات. حيث توجهت نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تتواجد بها البنوك الإسلامية، وباعتبار السودان واحدة من الدول التي قامت بإنشاء بنوك إسلامية. حيث مكنتها من تحقيق استثمارات تعمل على خلق وتوسيع اقتصادها في كافة المجالات بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

ومما سبق ذكره فان الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث هي:

فيما يكمن أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيس، تنبثق التساؤلات التالية:

1) ما مفهوم النمو الاقتصادي؟

2) ماهي صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية؟

3) ما دور صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان؟

فرضيات البحث:

- يؤثر التمويل المصرفي الإسلامي إيجابيا على النمو الاقتصادي في السودان.
- توجد علاقة سببية توازنية متبادلة في اتجاهين بين إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراستنا في:

- زيادة المعرفة المكتسبة للباحثين.
- يُحدّد للباحث الحقول العلميّة التي يرغب بدخولها في المستقبل.
- أهمية الدراسة في حيوية الموضوع، ودوره في معالجة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

أما أهداف الدراسة فتتمثل فيما يلي:

_ أهمية التمويل المصرفي الإسلامي داخل المجتمع.

_ التعرف على مختلف صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

_ تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في البنوك الإسلامية داخل السودان.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع الأهمية التي يحتلها، بالإضافة إلى الرغبة الشخصية.

_ تشخيص واقع تطبيق التمويل المصرفي الإسلامي داخل المصارف الإسلامية.

_ تزايد الاهتمام بالدور الذي يقوم به، والتعرف على مختلف الصيغ التي يتضمنها.

حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

_ **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في السودان.

_ **الحدود الزمنية:** تم اختيار فترة هذه الدراسة بين 1990م – 2019م.

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اخترنا اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري باعتباره المنهج الملائم لطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج القياسي وتحديد النموذج الأمثل والمتمثل في نموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ايفيوز 09.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا:

– صعوبة التأقلم مع طريقة امراد.

– نقص كبير في المصادر التي توضح العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين (نظري وتطبيقي) وخاتمة.

الفصل الأول: تم عرض الأدبيات النظرية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان مدخل نظري للتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني بعنوان الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تناولنا الدراسة القياسية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن الطريقة والأدوات المستخدمة أما المبحث الثاني تم فيه عرض وتحليل النتائج.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

تمهيـــد:

يمثل التمويل المصرفي الإسلامي عنصرا أساسيا في توفير الأموال كما يساهم في تقوية الثقة بين البنك وعملائه وهذا النوع من التمويل يستند إلى قاعدة فقهية معروفة تقوم على المعاملات غير الربوية وذلك من أجل تحقيق أهداف استثمارية. تستخدم البنوك الإسلامية صيغ تمويلية مختلفة من أبرزها صيغ قائمة على المشاركة وصيغ قائمة على المداينة.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية، ويمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال مبحثين المبحث الأول مدخل نظري للتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي والمبحث الثاني الدراسات السابقة في الموضوع.

المبحث الأول: مدخل نظري للتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

التمويل المصرفي الإسلامي هو ذلك النوع من التمويل المحكوم بمجموعة قوانين وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك عن طريق تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي الإسلامي وتتنوع هذه الصيغ التمويلية بين القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر والصيغ الأخرى القائمة على المديونات.

المطلب الأول: ماهية التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: سنحاول في هذا المطلب تقديم مختلف التعاريف الخاصة بالتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: ماهية تمويل المصرفي الإسلامي

أولا: تعريف التمويل المصرفي الإسلامي

- التعريف الأول: هو عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ والأساليب التي تبيحها الشريعة الإسلامية في إطار مبدا الشريعة الإسلامية[1].

- التعريف الثاني: يعرف التمويل على أنه الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعاملين معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه[2].

ومن التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف التمويل على أنه تقديم أموال عينية أو نقدية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز وذلك بناء على صيغ عديدة تستند إلى قاعدة فقهية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: ضوابط التمويل المصرفي الإسلامي

1- التزام المصاريف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع تعاملاتها: تعتمد المصارف الإسلامية على الشريعة الإسلامية أساسا لجميع التطبيقات لاتخاذ مرجع في ذلك[3]، وقد بينت نظرية الاقتصاد الإسلامي للمال التي تنطلق من أن ملكية المال لله وأن الإنسان مستخلف في هذا المال، أي أن ملكية الإنسان تنطلق من أن ملكية المال لله وأن الإنسان مستخلف في هذا المال، أي أن ملكية الإنسان لما في يديه من أموال ملكية مقيدة بما حدده الملك المطلق لهذا الكون. وهذا ليس اجتهادا فقهيا ولا فكريا وإنما هو من صميم التشريع السماوي جاءت به نصوص صريحة في القرآن من ذلك **قوله تعالى**﴿ آَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ سورة الحديد الآية 07

---

[1] بن بلخير نور الدين، عكرمة مولاي احمد، دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن للفترة 1999م-2018م، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار،2019م، ص5.

[2] الزينة حمادي محمد سالم، سلمها الحبيب لوشاعة، الدور الاقتصادي التمويل بالإجارة في البنوك الإسلامية) دراسة بعض البنوك الإسلامية الخليجية وبنك فيصل السوداني)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار،2016م-2017م، ص17.

[3] حسين محمد سمحان،" أساسيات العمليات المصرفية "، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن،2013م، ص86.

2- منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء بأي شكل من الأشكال: إن أهم مفهوم هو تحريم الكامل للفائدة أخذا وعطاءا وهذا ما هو معروف بلفظ الربا. المال وحده لا يستطيع تحقيق أرباح، وعندما يتفشى الربا في الاقتصاد بأكمله فإن ذلك يعرض رفاه كل فرد يعيش في ذلك المجتمع للخطر، عندما يبدي المستثمرين اهتماما أكبر بمعدلات أسعار الفائدة والعائد المضمون أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام الأموال فإن النتائج لا يمكن إلا أن تكون سلبية[1].

3- الالتزام بتطبيق المعايير الأخلاقية في التمويل: عندما يقوم المسلم باستثمار أمواله في شيء ما فإن واجبه الديني يحتم عليه التأكد من أن ما يقوم بالاستثمار فيه هو أمر جيد ومفيد، ولهذا السبب فإن الاستثمار الإسلامي يتطلب اجراء دراسة جيدة عن المشروع الذي سيتم الاستثمار فيه وسياساته والمنتجات التي سينتجها والخدمات التي سيقدمها وتؤثر جميعها على المجتمع والبيئة[2].

4- قاعدة الغنم بالغرم: يكون العائد على قدر حجم المخاطر أو الجهد المقابل له وهما الأساس لأي نشاط اقتصادي والفصل بين العائد والمخاطر. أي أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر والخسائر) باعتبار المشاركين المسؤولين في أعمالهم فإن الحق في الربح أي (الغنم) يكون بقدر استعداد تحمل الخسائر أي(الغرم)[3]. والخراج بالضمان: أي ما خرج من الشيء من غلة ومنفعة، فهو للمشتري عوض ما كان عليه من ضمان الملك، فإنه لو تلف المبيع كان من ضمانه، فالغلة له، لكون الغرم في مقابلة الغرم. وبمعنى أعم: الحاصل من الشيء إذا كان منفصلا عنه غير متولد منه، ككسب العبد، وسكنى الدار، وأجرة الدابة(بالضمان) أي بمقابلة دخوله في ضمان من سلم له خراجه، فما لم يدخل في ضمانه لم يسلم له خراجه[4].

5- قاعدة لا ضرر ولا ضرار: يحتم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم فنشاطه لابد أن يتسم بالمنفعة العامة ولا يخضع للرغبات الفردية التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع وبذلك فالحقوق الخاصة مكفولة ما دامت لا تعارض الصالح العام والأصل أن المالك له حق الانتفاع في ملكه كيفما يشاء ولكن شرط ألا يلحق الأذى بالآخرين[5].

6-أن يكون غرض العملية التمويلية ووسائلها ومنتجتها حلالا: حيث يمتنع على البنوك الإسلامية تمويل أي نشاط أو سلعة محرمة شرعا مثل استجلاب أو صناعة الخمور وما يترتب عليها مثل لعب القمار وكذلك اللحوم المصنعة من الخنزير أو المذبوحة بطريق غير إسلامية وغيرها ..... الخ.

---

[1] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، " الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه (كحل للازمة المالية العالمية)"، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1 2010م، ص218.

[4] احمد مصطفى السيد البدري، " القواعد الفقهية ودورها في إقامة مقاصد الشريعة الإسلامية "، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص314.

[5] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص219.

7- الالتزام بالضوابط والمعايير الخاصة بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة: مثل المشاركة والمضاربة وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير التمويلي مثل (الأهلية، الصيغة، المحل) وكذلك الشروط الخاصة (راس المال، العمل، الربح، الخسارة)[1].

8- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: وذلك من خلال اهتمام المصرف الإسلامية بالمشاريع الاقتصادية لخدمة المجتمع والتنمية، كما يركز على الخدمة الاجتماعية والمتمثل بجمع أموال الزكاة في حساب أو صندوق خاص بذلك لصرفها أو جزء منها على شكل إعانات للمحتاجين[2].

ثالثا: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي:

تنقسم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي إلى قسمين:

1) الصيغ القائمة على المشاركة

1-1) **التمويل بالمشاركة:** المشاركة أسلوب تمويلي يشترط بموجبه المصرف- البنك - الإسلامي مع طالبي التمويل لتقديم المال الازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسائر بنسبة تمويل كل منهما، وعادة ما يفوض طالبي التمويل في الإدارة باعتبارها منشأ العملية وإدارية بطبيعتها ولا تكون مشاركة المصرف في الإدارة إلا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان على عدم حدوث اهمال أو تقصير أو تعد من جانب الممول المفوض بالإدارة ويستحق الشريك طالب التمويل حصة من الربح يتفقان عليها مع المصرف عند العقد[3].

1-2) التمويل بالمضاربة: لغة: صيغة مفاعل من الضرب بالأرض بمعنى السفر، سميت بذلك لأنه يتطلب العمل فيها غالبا المسافر بالمال لا للتجارة به وتثميره[4]. **لقوله تعالى**﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ سورة المزمل، الآية 20.

اصطلاحا: هي أن يشترك بدن ومال، وتسمى قرضا أيضا ومعناها أن يدفع رجل مال إلى أخر يتاجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه. والبدن هو كناية عن الجهد الذي يساهم فيه أحد طرف المضاربة في هذه الشراكة[5].

---

[1] مصطفي كمال السيد طايل، " البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي "، دار أسامة، الأردن، ط1، 2012م، ص112.

[2] صادق راشد الشعري، " أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية. أنشطتها، التطلعات، المستقبلية "، دار اليازوري، الأردن، 2008م، ص225.

[3] مسدور فارس، " التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية "، دار همة، الجزائر،2007م، ص140.

[4] وفاء محمد عزت الشريف، " نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد "، دار النفائس، الأردن، ط1، 2010م -1430 هـ، ص216.

[5] عادل فضل الشعراوي، " المصارف الإسلامية، (دراسة علمية فقهية للممارسة العلمية) "، الدار الجامعية، بيروت، ط2، 2007م - 1428هـ، ص 246.

1-2) **التمويل بالمزارعة:** هي عبارة عن رفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة عقد شراكة بأن يقدم أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

1-3) **التمويل بالمساقاة:** لغة: لفظ المساقاة مشتق من فعل سقى، جاء في القاموس المحيط سقى ماشيته أو أرضه أو كلاهما جعل له ماء أو المساقاة مفاعلة من السقي مثل المضاربة أو المزارعة[1].

اصطلاحا: تعرف على أنها صيغة من صيغ الاستثمار الزراعي تقوم على استغلال الأشجار المتنوعة بحيث يشترك فيها صاحب الأشجار بثروته تلك مع صاحب العمل بجهده، وتكون نتيجة الإستغلالات الإيجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها، وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله إذا لم يكن سببها التعدي والتقصير[2].

2) الصيغ القائمة على المداينات:

2-1) **التمويل بالإجارة:** لغة: اسم لأجرة وهي كراء الأجير.

اصطلاحا: تمليك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض[3].

2-2) **التمويل بالسلم:** لغة: بمعني الإعطاء والتسليف والترك جاء في لسان العرب السلم بالتحريك السلف وأسلم في الشي وسلم وأسلف بمعنى واحد وسلم إليه الشيء دفعة[4].

اصطلاحا: هو عقد على موصوف في الذمة مؤجلة بثمن مقبوض في مجلس العقد أو هو دفع الثمن وتأخير المثمن، ولأن المشتري يدفع الثمن ويأخذ السلعة بعد مدة ففي الغالب أن تكون هذه السلع أرخص من قيمتها[5].

ولقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ سورة البقرة، الآية 282

2-3) **التمويل بالاستصناع:** عقد الاستصناع هو أحد العقود الجائزة شرعا، وهي بمعنى أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة ما بمواد من عنده وذلك نظير ثمن معين يتفقان عليه[6].

2-4) **التمويل بالمرابحة:** لغة: مصدر من الربح وهو الزيادة[7].

---

[1] بوخشبة صليحة وآخرون، أهمية التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008م، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية أدرار، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2015م، ص 36-37.

[2] عقون فتيحة، خنشور جمال، المفاضلة بين آليات المشاركة والمداينة في تحقيق الكفاءة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، ديسمبر 2017م، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص457.

[3] احمد سليمان خيضاوي، " المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، استراتيجياتها، مواجهتها، عالم الكتاب الحديث "، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص39.

[4] مصطفي كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص284.

[5] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص269.

[6] عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، دراسة مقارنة، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متوري قسنطينة، 2005م-2006م، ص58.

[7] محمد بوجلال، " البنوك الإسلامية، مفهومها نشأتها، تطور نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي "، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م، ص38.

اصطلاحا: هو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح[1].

الفرع الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

النمو لغويا: الزيادة حيث أن النمو كمية يعني زيادتها.

والنمو الاقتصادي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد[2].

ويعرف أيضا: هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوم على عدد السكان والتعريف الأول هو الأقرب للواقع لأنه يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن أما التعريف الثاني فيشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما[3].

بناء عن التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو على أنه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:

نبرزها في مجموعة من النقاط كالتالي:

- يكتسي النمو أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتخلفة، فهو غاية كل دولة باعتبارها المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة.
- يعمل النمو على توفير الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في المستويات المعيشية ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي[4].
- النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع من التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدل مرتفع في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع[5].
- يساهم النمو في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية المتنامية.

---

[1] فياض عبد المنعم حسنين، "بيع المرابحة في المصارف الإسلامية "، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، ص19.

[2] ماهر أبو المعاصي علي، " الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية"، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2012م، ص11.

[3] محمد الوادي وآخرون، " الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازور، عمان، الأردن، ط العربية، 2007م، ص 331.

[4] ملازم زين الدين، سدايرية فيصل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي1945م، قالمة، 2012م-2013م، ص 71.

[5] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012م-2013م، ص18.

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والتغيرات الموجبة أو السالبة في معدلات النمو تلقي الاهتمام من الاقتصاديين[1].

ثالثا: عناصر النمو:

والتي تتمثل فيما يلي:

1) **العمل:** يعتبر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن مجموعة من القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويعتبر حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم[2].

2) **رأس المال:** هو عبارة عن سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، يعتبر راس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمار المختلف[3].

1) **التقدم التقني:** التقدم التقني هو تنظيم جديد لإنتاج يسمى بإنتاج كمية أكبر من المنتوج لنفس كميات عناصر الإنتاج أو انتتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عناصر الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل[4].

المطلب الثاني: دور صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي

الفرع الأول: دور صيغ المشاركات في تحقيق النمو الاقتصادي

أولا: صيغة المشاركة

تلعب المشاركة دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال:

- زيادة الاستثمار وتنويعه: إن صيغ التمويل بالمشاركة تؤدي إلى تحرير الموارد المالية المكتنزة وإعادتها إلى دورة النشاطات الاقتصادية من خلال توسيع القيام بهذه النشاطات عن طريق التوسع في استخدام

---

[1] محمد الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] شادي جمال الغرباوي، أثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، أطروحة ماجيستير في اقتصاد التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015م، ص23.

[3] توفيق عباد، صالح بوساحة، دراسة تحليلية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970م-2016م، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي (ل ، م ، د) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي التبسي تبسة، 2017م-2018م،،ص5.

[4] توفيق عباد، صالح بوساحة، المرجع أعلاه، ص 5.

الأموال واستثمارها في النشاطات القائمة أو في إقامة مشاريع ونشاطات جديدة، والذي من شأنه أن يزيد في عوائده ويشجعه على توسيع نطاق تعامله وتمويل مشروعات استثمارية أخرى.

- الحد من التضخم وارتفاع الأسعار: إن التضخم يرجع جزء هام من أسبابه إلى تضخم النفقات، ومن ثم فإن ارتفاع تكلفة الاقتراض تساهم في ارتفاع وتضخم التكاليف، وهذا يدفع بأسعار الكثير من السلع والخدمات إلى الارتفاع [1].

ثانيا: صيغة المضاربة

للمضاربة أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي نلخصها في مجموعة من النقاط:

- الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل النشاط التجاري، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- الإسهام في توفير فرص الشغل لكل من مورد العمل الذي لا تتاح الفرصة لاستخدامه، ومورد المال الذي لا تتاح الفرصة لاستثماره وبذلك يسهم هذا العقد في الحد من انتشار مشكلة عدم استثمار رأس المال والبطالة.
- الإسهام في الحد من التفاوت في توزيع الدخل حيث يكون لصاحب رأس المال عائد ملائم، ويكون لصاحب العمل عائد ملائم أيضا، وهذا العائد يتمثل بتوزيع الربح على طرق العقد[2].

الفرع الثاني: دور صيغ المزارعة والمساقاة في تنمية القطاع الفلاحي

يمكن أن تساهم كل من المزارعة والمساقاة بقدر كبير في التنمية، فتطبيق هذه الصيغ ومثل ما هو الحال بالنسبة لصيغتي المشاركة والمضاربة التي يتحملها المجتمع، إضافة إلى أن تطبيقها سيساهم في الحد من التضخم كونها تعمل على ربط عمليات التمويل بعمليات اقتصادية حقيقية كما أن التمويل الذي توفره هو تمويل عيني، زد على ذلك أن هذه الصيغ تتخطى حاجز الضمانات الذي يمثل عقبة في حصول صغار المزارعين على التمويل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن لهذه الصيغ ميزات إضافية تجعل منها أساليب فعالة للنمو الاقتصادي – كونها ترتبط بالقطاع الزراعي – وهذا من خلال:

- توظيف الطاقة العاطلة:

تمثل العمالة المرتبطة بالقطاع الزراعي شريحة كبيرة ومعتبرة من سكان العالم الإسلامي، سواء كانت من العمال المباشرين في هذا القطاع كالمزارعين، أو ممن يرتبط عملهم بهذا القطاع كالصناعيين وحتى تجار الخضر والفواكه، وفي إطار سعيها إلى محاربة البطالة، فإنه يمكن للبنوك الإسلامية وفقا لصيغة المزارعة

---

[1] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015م، ص119.

[2] بوجمعاوي جميلة وشويرف فضيلة، تقييم واقع التمويل بالمشاركة والمضاربة في البنوك الإسلامية الخليجية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية أدرار، 2017م، ص 44، 45.

والمساقاة أن تقوم بمساعدة الكثير من الشباب المسلم لينتقلوا من عاطلين عن العمل إلى منتجين وملاك، وهذا بمساعدتهم على تملك منافع الأراضي الزراعية من خلال توفر بعض المعدات اللازمة لاستصلاحها وهذا ضمن ما أصبح يعرف في كثير من الدول ببرامج " الأرض لمن يخدمها " ولقد جاء التوجيه النبوي تبعا لذلك بتملك الأرض الموات لمن يحييها بقوله صلى الله عليه وسلم " من أحيا أرضاً مواتاً فهي له "[1].

- زيادة الإنتاج الزراعي:

إن زيادة الإنتاج الزراعي يؤدي إلى انخفاض في أسعار المنتجات الزراعية، مما ينتج عنه تحول عمليات الادخار والتوظيف إلى القطاع غير الزراعي، وإذ تنتقل رؤوس الأموال من القطاع الزراعي إلى القطاعات التي تكون أسعار منتجاتها مرتفعة نسبيا بحثا عن المردودية الاقتصادية[2].

الفرع الثالث: أهمية صيغ المداينات في تحقيق تنمية القطاع الصناعي والخدماتي

أولا: صيغة المرابحة

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة بصيغة المرابحة للآمر بالشراء من خلال توفر التمويل الجزئي لأنشطة هذه المؤسسات وتمكينها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخامة والآلات والمعدات من داخل الوطن أو من خارج الوطن عن طريق الاستيراد، وبذلك يحقق التمويل بهذا الأسلوب لهذه المؤسسات توفير مختلف السلع التي تحتاجها[3].

إضافة إلى ذلك:

- إن توظيف جزء من موارد المصرف في المرابحة يتيح قدرا من السيولة النقدية تمكن معها للمصرف الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين الراغبين في سحب جزء من ودائعهم.
- تساهم بشكل كبير جدا في تفعيل وتنشيط الحركة التجارية بالسوق وتوفير فرص العمل وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع باقتناء متطلباتهم بسهولة ويسر.
- إن توظيف جزء من موارد المصرف في المرابحة يتيح قدرا من السيولة النقدية تمكن معها للمصرف الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين الراغبين في سحب جزء من ودائعهم[4].

---

[1] جريري عبد الغني وقسول الأمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة الاقتصادية والأعمال، العدد5، المجلد3، 2017م، ص73.

[2] قاسمي موسى، الزراعة بين السياسة الزراعية في الدولة الحديثة والفكر الاقتصادي الإسلامي –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، 2006م، ص7.

[3] موساوي محمد شريف وأولاد علي محمد، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة – دراسة تجربة اليمن والسودان، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية أدرار، 2018م، ص35.

[4] علي احمد أبو سبيحة، المرابحة، قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية، http://islamicbank.ly ، 24-02-2020م، 15:39.

ثانيا: صيغة السلم

تكمن أهمية السلم في تحقيق تنمية القطاع الصناعي والخدماتي فيما يلي:

- الرقي بمستوى ضبط الأسواق ومراقبتها، بإشاعة استخدام المواصفات والمقاييس لضبط المبيع، لأن العقد يقوم أصلاً على ضبط المواصفات والمقاييس[1].
- يساهم السلم في تمويل النشاط التجاري والصناعي وخاصة في إنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة شرائها سلماً أو إعادة تسويقها بأسعار مجزية، ويتعامل المصرف الإسلامي مع التجار عن طريق السلم بصفة رب السلم أو الممول.

ويمكن تطبيق العقد بين تجار الجملة الذين يتعاقدون مع أصحاب المصانع والمزارع التي تنتج ما يتاجرونه على أن يدفعوا مقدما ثم يستلموا هذه البضائع بعد مدة السلم[2].

ثالثـــاً: صيغة الاستصناع:

إن التمويل وفقا لصيغة الاستصناع يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من عدة مزايـــا تتمثل في أن:

- عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال.
- يمكن استخدامها في تمويل السلع مرتفعة الثمن التي يتم صنعها حسب الطلب كالطائرات والسفن وغيرها[3].
- صناعة الآلات المختلفة، بل وحتى القطع الصغيرة في الآلات، وذلك بدلا من استيرادها من البلد الأجنبية بقيم باهظة مع مشقة النقل وتكلفته العالية، خاصة وأن في الاستصناع الداخلي تحريكا للنشاط الاقتصادي، وإبقاء للسيولة المالية بين أبناء المجتمع، والاستفادة من الطاقات المختلفة وتوظيفها في مجالها المناسب[4].

رابعـــاً: صيغة الإيجار

يكمن دور التأجير التمويلي في أنه يحقق استثمار ناجح للأعيـان والطاقات البشرية بالعمل واستغلال المهارات حيث يساعد أسلوب الإيجار تمويل الأصول والمعدات الرأسمالية والوحدات الإنتاجية متوسطة وصغيرة الحجم على اقتناء معدات حديثة قد لا تتوفر إمكانيات شرائها لضعف الموارد الذاتية لها. كما يساهم

---

[1] حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال، أطروحة دكتوراه في العلوم **المالية والمصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،2009، ص66.

[2] الزينة حمادي محمد سالم وسلمها الحبيب لوشاعة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[3] زبير عياش وسمير مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، جوان 2016م، الجزائر، ص131.

[4] أبو زيد، "عقد الاستصناع "، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1999م، ص21.

أسلوب التمويل بالإيجار في الاستثمار من خلال حصول المشروعات على معدات وآلات حديثة ومن ثم أخذها بالأساليب التكنولوجية المتطورة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية الإنتاج ورفع الإنتاجية[1].

بالإضافة إلى أنه:

- يؤدي إلى ازدياد حجم المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة، فوجود عدة مصادر للتمويل كالاقتراض والشراء بالتقسيط والإجارة يجعل المنافسة بينها كبيرة الأمر الذي يؤدي غالبا إلى انخفاض تكلفة هذه المصادر كفوائد القروض ودفعات الإجارة.
- يعتبر من الوسائل الفعالة التي يمكن الرجوع إليها لتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي وذلك عن طريق مساعدة شركات قطاع الأعمال العام للقيام بعمليات الإحلال والتجديد لأصولها وخطوط إنتاجها بأحدث الأساليب التكنولوجية دون تحميل ميزانيتها تكاليف اقتناء هذه الأصول والخطوط الإنتاجية حتى تكون أكثر قدرة على المنافسة داخليا وخارجيا[2].

[1] عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار – دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009م، ص89.

[2] مكرم محمد صلاح الدين مبيض، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب، 2010م، ص33.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث دراسات سابقة في موضوع بحثنا مع توضيح مكانة دراستنا الحالية بالنسبة لهذه الدراسات

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة في الموضوع

الفرع الأول: الدراسات العربية

الدراسة (1): عقون فتيحة (2009) صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار – دراسة حالة بنك البركة الجزائري – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على صيغ التمويل القائمة على الفقه الإسلامي ومعرفة مدى إمكانية تكييفها وتطويرها للاستفادة منها في العمل المصرفي الإسلامي، متبعين في ذلك المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة خلال الفترة 2003–2007.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها أن صيغ التمويل تعتبر على أساس المديونية صيغ ذات عائد محدد أما التي على أساس المشاركة في العائد فهي ذات عائد متغير، يعمل بنك البركة الجزائري على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التقليدية والمستخدمة وسعي منه للقدرة على المنافسة فهو يعمل على تحديد هامش الربح انطلاقا من أسعار الفائدة المتداولة في السوق ومعدل إعادة الخصم المعمول به من طرف بنك الجزائر. كما أن ودائع العملاء في البنك تشهد نموا متزايدا من سنة لأخرى وبمعدل نمو سنوي قدر بـ 15.01%، حيث الزيادة في حجم الودائع كان لها تأثير مباشر على زيادة حجم الموارد الإجمالية للبنك من سنة لأخرى وبمعدل 14,83%، كما يقدر متوسط نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد بـ 78,65%[1].

الدراسة (2): سمير هربان (2015) صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة صيغ وأساليب التمويل المستحدثة في البنوك الإسلامية وتوضيح الدور الذي تلعبه صيغ التمويل بالمشاركة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقد اعتمد الباحث في معالجة بحثه على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجانب النظري ومنهج دراسة عينة مشاريع في الجانب التطبيقي خلال الفترة 1975–2010 في السعودية. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الاستخدام المحدود لصيغ التمويل بالمشاركة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يعود إلى ارتفاع درجة المخاطرة بسبب نقص المعلومات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء لهذا تقوم المجموعة بمنح رؤوس الأموال إلى البنوك الإسلامية المحلية لتقوم هذه الأخيرة بتمويل هذه المؤسسات وفق صيغ التمويل الإسلامية، كما أن الاستخدام المحدود لهذه الصيغ في الواقع العملي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لم يحقق الأهداف التي

[1] عقون فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص140.

أنشئ من أجلها حيث نجد أن شعوب غالبية الدول الفقيرة والتي هي أعضاء في هذه المجموعة تعاني الفقر والبطالة وانخفاض في المستوى المعيشي وبالتالي ما فائدة الشعارات التي تتغنى بها هذه المجموعة[1].

الدراسة (3): بن حمي حسناء (2017) صيغ التمويل بالمدينات في البنوك الإسلامية ودورها في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنوك إسلامية خلال الفترة 2006 – 2015 مذكرة ماستر شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك.

وتهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على مختلف التقنيات التمويلية المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية من حيث تعريفها وخصائصها وشروطها، المنهج المتبع هو المنهج الوصفي الذي سيساعد على الفهم الدقيق سواء تعلق الأمر بجانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجانب صيغ التمويل الإسلامي والمنهج التاريخي الذي تمت الاستعانة به في تتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسل الزمني ومن أهم النتائج المتوصل إليها مساهمة البنوك الإسلامية في القطاعات الزراعية والصناعية مؤخرا يؤدي إلى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل كبير وتحرير الأمة الإسلامية من التبعية الأجنبية الاقتصادية.

إن استخدام البنوك الثلاثة محل الدراسة للصيغ القائمة على المداينات غير متكافئ، حيث أخذت صيغة المرابحة الحظ الأوفر من بين هذه الصيغ وهذا يظهر من خلال الأرصدة المخصصة لهذه الصيغ.

لقد خصص بنك قطر الإسلامي ثلاث صيغ تمويلية والتي تتمثل في المرابحة والاستصناع والإجارة الموجهة لهذه المؤسسات في مختلف القطاعات وهذا ما يبرر حرصه من أجل العمل على النهوض بهذا القطاع[2].

الدراسة (4): بن بلخير نورالدين وعكرمة مولاي احمد (2019) دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن الفترة ما بين 1999 إلى 2018، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى التطلع إلى إسهامات البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية والقطاعات التنموية المستفيدة من التمويل الإسلامي وكذا إبراز القيمة المضافة للصيغ التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمد الباحثان في تحقيق هدف دراستهما على المنهج الوصفي في الفصل الأول حيث تم التطرق إلى تعريف البنوك الإسلامية ومعاملاتها وصيغها ودورها في التنمية الاقتصادية أما الفصل الثاني فتمت دراسة متانة المركز المالي للبنوك الإسلامية بالأردن وقدرتها على التمويل وأنواع الصيغ التي تضعها في متناول عملائها ومدى توجيهها نحو استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية، وقد تمت الدراسة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، ومن أبرز ما توصلت إليه أن تجنب المصارف الإسلامية في الأردن التمويل بصيغ المشاركة يجعل العملاء يفقدون الثقة في التعامل مع هذه البنوك مما ينجر عنه ابتعاد العملاء عن المعاملات الإسلامية، والدليل على ذلك حصة المشاركة الضعيفة ضمن مكونات المحفظة المالية سنة 2013 بقيمة 11,306 مليون دينار أردني لتنعدم في سنوات 2014 و2015 وكذا إهمال البنوك الإسلامية

[1] سمير هربان، مرجع سبق ذكره، ص161، ص 162.

[2] بن حمي حسناء، صيغ التمويل بالمداينات في البنوك الإسلامية ودورها في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنوك إسلامية خلال الفترة 2006-2015. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإفريقية احمد دراية أدرار ،2016-2017، ص 82.

في الأردن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللتان لهما دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية يعكس تقصيرها في الدور التنموي[1].

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة (1): Hafas Furqani, Ratna Mulyani(2009) Islamic Banking and Economic Growth :Empirical Evidence from Malaysia

تهدف الدراسة إلى تحليل بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1997 إلى 2005 في ماليزيا وذلك بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية مثل إجمالي التمويل المصرفي (IBFinance) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الثابت لرؤية العلاقة الديناميكية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي مستخدمة في ذلك المنهج القياسي باستعمال اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمعرفة ما إذا كان يؤثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين البنك الإسلامي والاستثمار الثابت في المدى الطويل، بينما في المدى القصير الاستثمار الثابت يؤدي فقط إلى تطور البنك[2].

الدراسة (2): Mohamed Goaied. Seifallah Sassi (2010) Financial Development and Economic Growth in the MENA Region : What about Islamic Banking Development

تهدف الدراسة إلى القيام بتقييم تجريبي للعلاقة بين التنمية المالية والنمو في بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحاول التحقق من التأثير المحدد للقطاع الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام مقدار الائتمان الذي أصدرته البنوك الإسلامية للقطاع الخاص كمقياس للتنمية المالية الإسلامية. تم اجراء الدراسة التجريبية باستخدام بيانات مكونة من 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة 1993 – 2006. مستعملين مجموعة من المتغيرات تتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نصيب الفرد من الدخل الأولي(IIC)، الائتمان للقطاع الخاص من قبل البنوك الإسلامية (cpsib)، التضخم (INF)وأسعار المستهلك، متبعين في ذلك المنهج التحليلي. تظهر النتائج التجريبية عدم وجود علاقة كبيرة بين البنوك والنمو، كما أن البنوك الإسلامية تظهر علاقة ضعيفة بالنمو لكنها تميل إلى التصرف بشكل إيجابي كما هو واضح نظريا.

كما تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية ولا وجود لارتباط سلبي بين تطور البنك ونموه بدلا من ذلك يتم حصول تأثير كبير وايجابي بين الائتمان للقطاع الخاص والنمو[3].

---

[1] بن بلخير نور الدين وعكرمة ملاي احمد، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن الفترة ما بين 1999م إلى2018م، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2018م– 2019م، ص 47.

[2] Hafas Furqani, Ratna Mulyani, Banking and Economic Growth :Empirical Evidence from Malaysia, Journal of Economic Cooperationand Development, vol 30, Issue 2, 2009, p70.

[3] Mohamed Goaied. Seifallah Sassi . Financial Development and Economic Growth in the MENA Region : What about Islamic Banking Development.2010.p16.

الدراسة (3): Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar(2014) Islamic Finance and Economic Growth :An Empirical Evidence from United Arab Emirates(UAE)

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لتوثيق العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1990 و2010 لتمويل البنوك الإسلامية المقيدة للقطاع الخاص من خلال طرق التمويل كوكيل لتطوير نظام التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتدفقات رأس المال الثابت (GFCF) كوكلاء الاستثمار الأجنبي متبعين في ذلك المنهج التحليلي والقياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات التالية الناتج الإجمالي، الاستثمار الأجنبي، التدفقات النقدية. كما استخدمت أيضا برنامج Eviews في تحليل البيانات الإحصائية لها. وبالنسبة لتحليل تم اجراء اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات السببية، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، كما تشير النتائج إلى أن هناك علاقة سببية تحدث في اتجاه واحد فقط من تمويل البنوك الإسلامية إلى النمو الاقتصادي. توجد كذلك علاقة مستقرة طويلة الأمد بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة وهذا يعني أن تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي يتحركان معا على المدى الطويل[1].

الدراسة (4): Kamran Ahmed. Amina Ihsan (2018) Impact of Islamic Finance on Economic Growth – Empiral Evidance from Pakistan

تهدف الدراسة إلى اختبار مجموعة من الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في جمهورية باكستان الإسلامية، باستخدام التحليل الكمي لبيانات السلاسل الزمنية الفصلية المتعلقة بالنمو الاقتصادي للفترة 2006 إلى 2015 باعتماد المتغيرات المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، حيث أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية في المدى الطويل ترتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي معززا بذلك فكرة أن النظام المصرفي الإسلامي الكفؤ يشجع النمو الاقتصادي، بينما لا توجد أي علاقة في المدى القصير، بينما توجد علاقة سببية بين الإقراض الخاص للتمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي مما يدل على المساهمة الإيجابية للبنوك الإسلامية في باكستان. تؤكد النتائج على أهمية حسن أداء النظام المصرفي الإسلامي في باكستان ومساهمته الإيجابية في التنمية الاقتصادية للبلاد، وهذا يشير إلى ارتفاع نمو النظام المالي الإسلامي مما سيؤدي إلى ارتفاع مساهمة النمو الاقتصادي في باكستان[2].

[1] Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar,) Islamic Finance and Economic Growth :An Empirical Evidence from United Arab Emirates(UAE), Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, vol 3, Issue2, 2014,p1083.

[2] Kamran Ahmed. Amina Ihsan,) Impact of Islamic Finance on Economic Growth – Empiral Evidance from Pakistan, international journal of scientific and engineering research, volume 9, issue7, july-2018.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة

بعد التعرض لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والبالغ عددها 8 دراسات، والتي تم تقسيمها إلى قسمين الأول دراسات باللغة العربية والثاني دراسات باللغة الأجنبية سنبرز في هذا المطلب أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في هذا الموضوع والمقسمة إلى 3 فروع هي:

الفرع الأول: من حيث المنهج

استخدم في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، حيث كانت هذه الدراسة مماثلة لبعض الدراسات التي تناولت هذه المناهج منها عقون فتيحة وسمير هربان، واختلفت مع البعض الآخر.

الفرع الثاني: من حيث الأدوات

تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج Eviews، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar ودراسة Hafas Furqani, Ratna Mulyani، بينما اختلفت مع بعض الدراسات التي اعتمدت على الدراسة التطبيقية.

الفرع الثالث: من حيث المتغيرات

اشتملت الدراسة الحالية على متغيرين (إجمالي التمويل، الناتج المحلي الإجمالي) وهذا ما اتفقت عليه مع دراسة واحدة وهي Kamran Ahmed. Amina Ihsan، بينما اختلفت الدراسات السابقة التي تحتوي على أحد المتغيرين كدراسة مع متغير آخر.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها طبقت في السودان خلال الفترة 1990-2019، أما عن النموذج المتبع في الدراسة فتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بالتمويل المصرفي الإسلامي الذي يعرف بأنه تدبير الأموال اللازمة من أجل القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة، ومعرفة مدى تأثيره على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على مختلف الصيغ، مثل المشاركة ودورها في زيادة الاستثمار وتنويعه والحد من التضخم وارتفاع الأسعار والمضاربة وأهميتها في تمويل النشاط التجاري و توفير فرص الشغل والعدل في توزيع الدخل، ودور صيغ المزارعة والمساقاة في زيادة الإنتاج الزراعي وصيغ المداينات من مرابحة وسلم واستصناع وإجارة في إتاحة قدر من السيولة النقدية وتطوير نشاط المنظمات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر العنصر الحيوي في التنمية الاقتصادية.

وفي الأخير تم ذكر أهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة الحالية موضوع البحث.

الفصل الثاني: أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في السودان 1990م-2019م

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري الذي تعلق بالمفاهيم الأساسية حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لدراسة تقدير العلاقة بين إجمالي التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في السودان، بهدف الوصول إلى النتائج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية المعروفة بهدف اختيار أحسن نموذج مناسب لتفسير الظاهرة المدروسة، حيث تم تقسيم الفصل مبحثين المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة والمبحث الثاني عرض وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر البيانات حتى يتسنى لنا إعطاء فكرة عامة على مضوع الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب الإشارة إلى مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وإعطاء لمحة عن البنوك الإسلامية محل الدراسة وشرح طريقة قياس المتغيرات التالية (إجمالي التمويل، الناتج المحلي الإجمالي).

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على دراسة موضوع هذه المذكرة، كما سبق الذكر، فإن هذا المبحث يناقش العلاقة بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن مجتمع الدراسة الميدانية تتمثل في البنوك السودانية ومن بينها البنك المركزي الذي يعرف بأنه: مؤسسة تم تشكيلها من لجنة من ثلاثة خبراء من مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لعمل دراسة مستفيضة في إمكانية إنشاء مصرف مركزي بالسودان ليقوم بتصريف الأعمال المصرفية في البلاد، بعد أن فرغت اللجنة من الدراسة ورفعت توصياتها تبع ذلك إصدار قانون مصرف السودان لسنة 1959م وبدأ العمل فيه في فبراير 1960م كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام يجوز لها التقاضي باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها، وفي عام 1984م بدأ في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي ليقوم مصرف السودان بعد ذلك بدوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي، حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالمصرف في عام 1992 وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا. كما أن المصرف استمر في أداء دوره كمصرف للحكومة المركزية وحكومة الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية وشبه الحكومية وذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها وحفظ إدارة حساباتها المحلية والأجنبية هذا فضلاً على أنه يؤدي دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخير للمصارف[1].

لبنك السودان المركزي17 فرعا مقسمة في ولايات السودان المختلفة ويوجد الفرع الرئيسي بالخرطوم كما هناك فرع جديد بمدينة الفولة تحت التأسيس، من بين هذه الفروع فرع الأبيض وفرع الجنينة وفرع كسلا...الخ[2]. أما عن البنوك العاملة في السودان فهي 37 بنك منها بنك البركة السوداني، بنك الخليج، بنك النيلين والبنك العربي السوداني...الخ[3]. وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرا لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنك المركزي السوداني كمجتمع لها.

---

[1] https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title، 2020/05/16، 12:50 .

[2] فرع بنك السودان https://cbos.gov.sd/ar/node/17257، 2020/05/16 ، 13:15 .

[3] البنوك العاملة في السودان، https://cbos.gov.sd/ar/content ، 2020/05/18، 12:30

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

1/ المتغير المستقل: أجمالي التمويل

هو مجموع التمويل الممنوح من المصارف العاملة خلال العام للقطاعات الاقتصادية المختلفة[1].

2/ المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاث طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومي وهي:

1- طريقة الناتج أو القيمة المضافة: وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

2- طريقة الدخل: ووفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات.

3- طريقة الإنفاق: حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص والحكومي وصافي التعامل الخارجي. ويتبع السودان الطريقة الأولى والثالثة[2].

---

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والأربعون، س2007م، ص46.

[2] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، س2016، ص117.

الفرع الثالث: تحليل تطور إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول أدناه تغيرات إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة والجدول أدناه يبن ذلك.

الجدول رقم:(01): يمثل تطور إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1990 إلى 2019.

(ملايين الجنيهات)

السنوات	إجمالي التمويل	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	اجمالي التمويل	الناتج المحلي الاجمالي
1990	176.68	24.46	2005	7000.18	85.70
1991	140.27	11.38	2006	1114	98.71
1992	331.80	21.82	2007	1258.2	114.01
1993	52.72	94.84	2008	1816.3	127.74
1994	100.72	18.81	2009	2059.9	135.65
1995	145.16	6.64	2010	2059.9	162.20
1996	339.49	7.12	2011	2239.2	186.55
1997	415.56	9.79	2012	3048.3	243.41
1998	473.83	21.93	2013	3762.2	294.63
1999	487.32	27.01	2014	4432.1	471.29
2000	792.24	33.77	2015	5345.7	582.93
2001	1400.77	40.65	2016	6768.9	667.56
2002	1932.01	47.75	2017	10292.8	823.93
2003	2948.6	55.73	2018	16770.3	1.228.96
2004	4363.91	68.72	2019	21846.4	1.855.60

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية وسلاسل الدراسات والبحوث لبنك السودان.

نلاحظ أن إجمالي التمويل سنة 1990 كان 176.6800 مليون جنيه والناتج المحلي الإجمالي كان 24,469 مليون جنيه، وفي سنة 1991 انخفض إجمالي التمويل إلى 140.27 مليون جنيه يقابله انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.38 مليون جنيه، ثم ارتفاعه بشكل طفيف سنة 1992 إلى 21.82 مليون جنيه

رغم الزيادة الكبيرة في حجم التمويل التي بلغت 331.80 مليون جنيه، ثم في سنة 1993 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 94.845 مليون جنيه رغم الانخفاض الحاد في إجمالي التمويل، في سنة 1994 ارتفع إجمالي التمويل إلى 100.72 مليون جنيه والناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى 18.812 مليون جنيه، في سنة 1995 بلغ إجمالي التمويل 145.16 مليون جنيه والناتج المحلي الإجمالي 6.646 مليون جنيه، وفي سنة 1996 ارتفع إجمالي التمويل إلى 339.49 مليون جنيه وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.125 مليون جنيه واستمر في الارتفاع باقي السنوات بالتوازي مع ارتفاع إجمالي التمويل الذي انخفض سنة 2006 إلى 1114 مليون جنيه ثم استمر في الارتفاع باقي السنوات، ليصل سنة 2019 إلى 21846.4 مليون جنيه والناتج المحلي الإجمالي إلى 1,855.60 مليون جنيه. وتعود أسباب الارتفاع والانخفاض في إجمالي التمويل إلى:

أ/ أسباب ارتفاع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي:

أ-1/ أسباب ارتفاع إجمالي التمويل:

- انخفاض تكلفة التمويل المصرفي.
- عدم تحديد القطاعات ذات الأولوية في التمويل بسبب التحرير المصرفي.
- الاعتماد على صيغ التمويل الأخرى.

أ-2/ أسباب انخفاض إجمالي التمويل:

- تزايد عمليات الاختلاس والتزوير بالحسابات.
- عدم توفر معلومات كافية عن العملاء لدى البنوك يؤدي إلى ارتفاع التعثر وبالتالي يؤثر على حجم التمويل الممنوح.

ب/ أسباب ارتفاع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي:

ب-1/ أسباب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي:

- اعتماد الحكومة سياسات وإجراءات للإصلاح المصرفي وإعادة الهيكلة في السودان.
- تركيز البنوك السودانية على صيغة المرابحة بشكل كبير.
- نمو القطاع الصناعي بسبب نمو التعدين والمحاجر.

ب-2/ أسباب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي:

- ارتفاع معدل التضخم.
- اضطراب معدلات أسعار الصرف بسبب انتهاج الدولة لسياسات تحرير سعر الصرف والنقد الأجنبي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: التعريف بالنموذج

أولا: تعريف نموذج تصحيح الخطأ: (Vector Error Correction Model)

يعمل نموذج تصحيح الخطأ بتوفيق الصيغ الديناميكية طويلة الأجل مع الصيغ الديناميكية قصيرة الأجل والصيغ الدالية (1) الخطية و(2) اللوغاريتم الخطي يمكن استخدامها بشكل مباشر في اختبار تناظر التكامل فإن النموذجين (1) و(2) تولد تقديرات توازنية في الأجل الطويل وبالتالي يتم الحصول على تقديرات للموازنات بشكل مباشر من تلك النماذج[1].

ثانيا: مراحل نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج انجل جرانجر تطبيق مرحلتين

المرحلة الأول: تتلخص المرحلة الأولى بفحص السلاسل الزمنية للمتغيرات في دالة الطالب على الاستيرادات من جذور الوحدة بمعنى فحص استقرارية المتغيرات، وطرق التحقق من الاستقرارية عديدة منها معملية مثل: اختبار ديكي فللور(1979-1981) وديكي فللور الموسع، ومنها غير معلمية مثل اختبار فليس بريون (1986-1988) والنموذج وفق فرضية العدم والفرضية البديلة لاختبار ديكي فللور.

ففي حالة المقدرة لا تختلف معنويا من الصفر بمقارنتها مع القيم الحرجة التي حسبها فللور أو الجدولية الموسعة ويرمز لها بالرمز t فتكون السلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة صفر. ومع التحقق من استقرارية متغيرات النماذج الأصلية غير مستقر عند المستوى وتستقر عند الفرق الأول فهي بذلك متكاملة من الدرجة الأولى. عندما يتم اختبار استقراريه بواقي العلاقة المقدرة بين المتغيرات لاختبار تناظر التكامل، مع تحققها نتمكن من الانتقال إلى المرحلة الثانية، غير أن هذه الطريقة محدودة النماذج بمتغيرين فقط مع حجم كبير للعينة.

المرحلة الثانية: آلية تصحيح الخطأ Error Correction mechamism

وتقوم نماذج تصحيح الخطأ بتوفيق الصيغ الديناميكية طويلة الأجل مع الصيغ الديناميكية قصيرة الأجل ويتم تقدير عدد معاملات التكامل وفق اختبار والذي يتميز بقدرته للكشف عن وجود تكامل مشترك وحيد[2].

الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

أولا/ تعريفها: وتعتبر هذا الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هاته الطريقة أنها تعمل على

[1] ساهرة حسين زين الثعلبي، محددات الطلب على الاستيرادات العراقية في آذار التحليل الحركي للمدة (1968-2002)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015م، ص10.

[2] ساهرة حسين زين الثعلبي، مرجع سبق ذكره، ص11.

تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن قيم المشاهدة، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقيق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر[1]. والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ المتوسط الحسابي للبواقي يساوي الصفر.
- ✓ الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي.
- ✓ تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ.
- ✓ استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ.
- ✓ عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة[2].

ثانيا: خصائص مقدرات المربعات الصغرى

- **خاصية عدم التحيز:** التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{\beta}_1)=\beta_1 , E(\hat{\beta}_0)=\beta_0$ ومنه نقول أن $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ على التوالي.

- **أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE:** تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markov والتي تقول" من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".

- **خاصية الاتساق:** إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطأ بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق (Consistent Estimator)، إذا كان: كلما $n \to \infty$ فإن توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_1$ يقترب من القيمة الحقيقية $\hat{\beta}_1$، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}_1$ هي β_1 ونكتب : $p\lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}_1)=\beta_1$. لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية أي:

$$1.\lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}_1) = p\lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}_1) = \beta_1$$

$$2.\lim_{n\to\infty} \mathrm{var}(\hat{\beta}_1) = p\lim_{n\to\infty} \mathrm{var}(\hat{\beta}_1) = 0$$

[1] شادي جمال العرباوي، إثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل الحصول على درجة الماجيستر في اقتصاد التنمية في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسة العليا، غزة، 2015م، ص102.

[2] شادي جمال الغرباوي، مرجع سبق ذكره، ص102.

وبتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_0، β_1و σ^2 ، و سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار، ولذلك يجب أن نبني مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

بعد التعرف على الطريقة وعلى الأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة أساسا في نموذج تصحيح الخطأ سنحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين إجمالي التمويل(GFIN) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السودان، وذلك من خلال استخدام البيانات السنوية من 1990م – 2019م المستخرج من التقارير السنوية وسلاسل الدراسات والبحوث الخاصة بمصرف السودان، وبذلك تكون لدينا سلسلة زمنية عدد مشاهداتها 30 مشاهدة، حيث سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية في مختلف مراحلها وكذا مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي لها، وذلك بالاعتماد على الأساليب والنماذج الإحصائية ومحددات الدراسة، بالإضافة إلى الجداول والأشكال و البيانية نظرا لسهولتها في التحليل، ثم المناقشة وتحليل النتائج المتواصل إليها.

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة

أول خطوة يتم القيام بها لتطبيق برنامج شعاع تصحيح الخطأ في اختبار السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: تقدير العلاقة بين إجمالي التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في السودان.

أولا: الخصائص الإحصائية للمتغيرين (gfin-gdp).

انطلاقا من تحليلنا السابق، سنعمد في هذا الجزء من الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين إجمالي التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في السودان، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على السلسلتين الزمنيتين لمتغيري الدراسة، إجمالي التمويل (GFin) والناتج المحلي الإجمالي (GDP). وتغطي الدراسة الفترة الزمنية 1990-2019. وبعد تحويل قيم المتغيرين إلى اللوغاريتم الطبيعي يمكن وصف الخصائص الإحصائية لهما كما في الجدول التالي:

جدول رقم (02): ملخص الخصائص الإحصائية لمتغيري الدراسة

Mean	4.679710	7.190705
	LNGDP	LNGFIN
Median	4.572261	7.407587
Maximum	10.10516	9.991791
Minimum	1.894015	3.964995
Std. Dev.	1.836778	1.558139
Skewness	0.765338	-0.237277
Kurtosis	3.799395	2.269551
Jarque-Bera	3.727502	0.948447
Probability	0.155090	0.622368
Sum	140.3913	215.7212
Sum Sq. Dev.	97.83886	70.40615
Observations	30	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eview9

يوضح الجدول ملخص الإحصائيات الوصفية حول متغيرات المستخدمة في التحليل الاقتصادي، يتضمن الوسيط والمتوسط والحد الأقصى والحد الأدنى والانحراف المعياري والتفريط. تم تشغيل اختبار الإحصائيات الوصفية على القيم التي تم إجرائها بعدln.

- يبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي (lngdp) 4.572261 خلال فترة الدراسة وبانحراف معياري0.765338، وتتراوح قيمة بين 1.894015 و 10.10516، ويشير اختبار jarqùe-Bera إلى أن متغير (lngdp) يخضع للتوزيع الطبيعي ويعود ذلك إلى ارتفاع معامل التفريط ب 3.799395.
- يبلغ متوسط إجمالي التمويل(lngfin) خلال فترة الدراسة 7.407587، كما تظهر القيمة القصوى لإجمالي التمويل 9.991791 في عام 2019 كان عبارة عن نمو هائلا من 7.407587 في عام1990 مع انحراف معياري 0.237277.
- ومعامل التفريط الذي بلغ 2.269551 كما أنه يخضع للتوزيع الطبيعي وهو مؤشر جيد جيدا احصائيا.

ومن خلال توصيف متغيرات البحث نستنتج أنه بالمقارنة بين (lmgfin) و(lngdp) فإن متغير لوغاريتم إجمالي التمويل يملك مؤشرات احصائية أفضل من متغير لوغاريتم إجمالي التمويل، وذلك بانخفاض معامل التفريط تحت 3.

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بالاعتماد على القيم المدرجة في الجدول رقم (03):

يعد عدم استقرار السلاسل الزمنية مشكلة من المشاكل التي تواجه الدراسات القياسية التي تؤدي إلى نتائج غير واقعية، لذا يعتبر استقرار السلاسل الزمنية أمرا أساسيا وللتأكد من استقراريه متغيرات الدراسة يمكن الاعتماد على جذر الوحدة TEST ROOT UNTI عن طريق استخدام اختبار ديكي فللور (Augment Dickey Fuller)، ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين الصفرية والبديلة.

- الفرضية الصفرية (H0): قبول الفرضية الصفرية يعني وجود جذر الوحدة (Racine unitaire)، أي السلسلة غير مستقرة (Processus).
- الفرضية البديلة (H1): رفض الفرضية الصفرية يعني قبول الفرضية البديلة يعني غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة (Stationary).

ولتكن السلاسل مستقرة يجب أن يتحقق شرط الاستقرارية في النماذج الثلاثة.

جدول رقم(03): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		LNGDP	LNGFIN
With Constant	t-Statistic	1.2580	-0.6501
	Prob.	***0.9976***	***0.8439***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.2590	-2.6297
	Prob.	***0.9970***	***0.2709***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7140	1.3110
	Prob.	***0.9971***	***0.9484***
		n0	n0
At First Difference			
		d(LNGDP)	d(LNGFIN)
With Constant	t-Statistic	-2.7625	-6.5792
	Prob.	0.0776	0.0000
		*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4789	-6.4714
	Prob.	0.3347	0.0001
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0633	-6.0395
	Prob.	0.0398	0.0000
		**	***
Notes:			
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant			
b: Lag Length based on SIC			
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

أ) دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي: (GDP)

_ النموذج الأول (الثابت) imtercept : prob تساوي 0.99 وهي اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائل بان سلسلة إجمالي التمويل (GDP) لها جذر الوحدة وبالتالي سلسلة GDP غير مستقرة عند النموذج الأول.

_ النموذج الثاني (الثابت والاتجاه) tremd amd imtercept: prob تساوي 0.99 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية وبالتالي فإن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذن من خلال النموذج نجد أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي غير معنوية وتحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

_ النموذج الثالث (بدون ثابت وبدون اتجاه)Nom : prob تقدر ب 0.99 وهي أكبر من 0.05 وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن سلسلة GDP غير معنوية وتحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

وبالتالي فان سلسلة الناتج المحلي الإجمالي GDP غير مستقرة عند النماذج الثلاثة وعليه يجب ادخال الفروقات من الدرجة الأولى.

يتم القيام باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى:

_ النموذج الأول intercept: prop تساوي 0.07 وهي أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة اذا سلسلة الناتج المحلي الإجمالي تحتوي على جذر الوحدة فهي غير مستقرة.

_ النموذج الثاني trend and intercep: prob تساوي 0.03 أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني غياب جذر الوحدة أي أن سلسلة GDP سلسلة مستقرة سنعيد اختبار النموذج الثالث.

_ النموذج الثالث Nome: prob تساوي 0.03 وهي قيمة اقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة نرفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن سلسلة GDP ليس لها جذر الوحدة وهي سلسلة مستقرة.

ومنه نقول أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي GDP غير مستقرة في النموذج الأول عند الفرق الأول ومستقرة عند النموذج الثاني والثالث.

وعليه يتم القيام بإدخال الفروق الأولى إلى سلسلة الناتج الإجمالي لتصبح مستقرة، كما هو موضح في المنحنيات قبل وبعد الاستقرارية.

الشكل رقم (01): يمثل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي قبل الاستقرارية (LnGDP)

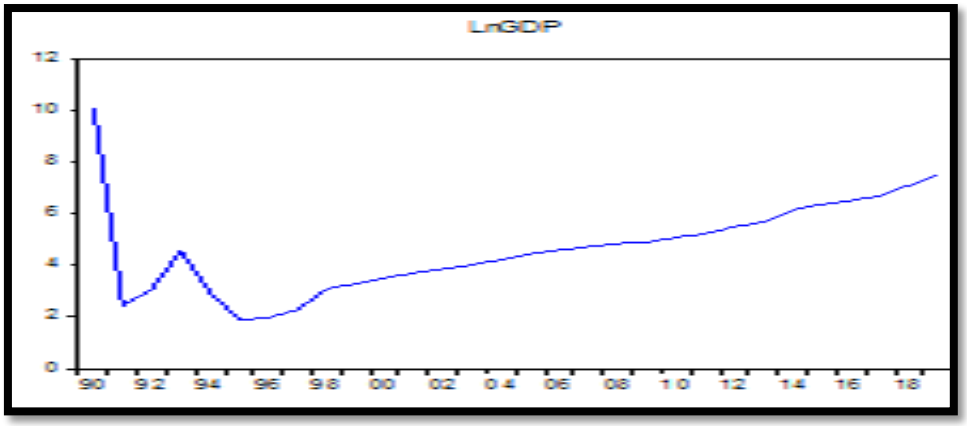

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9.

من خلال السلسلة البيانية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (LnGDP) الموضح في الشكل (01) يلاحظ أن سلسلة (LnGDP) كانت تزداد ثم تنخفض من سنة 1990-1996 حيث بدأت بالزيادة من سنة 1998 واستمرت في الزيادة إلى غاية سنة 2018.

الشكل رقم (02): يوضح سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى (D(LnGDP).

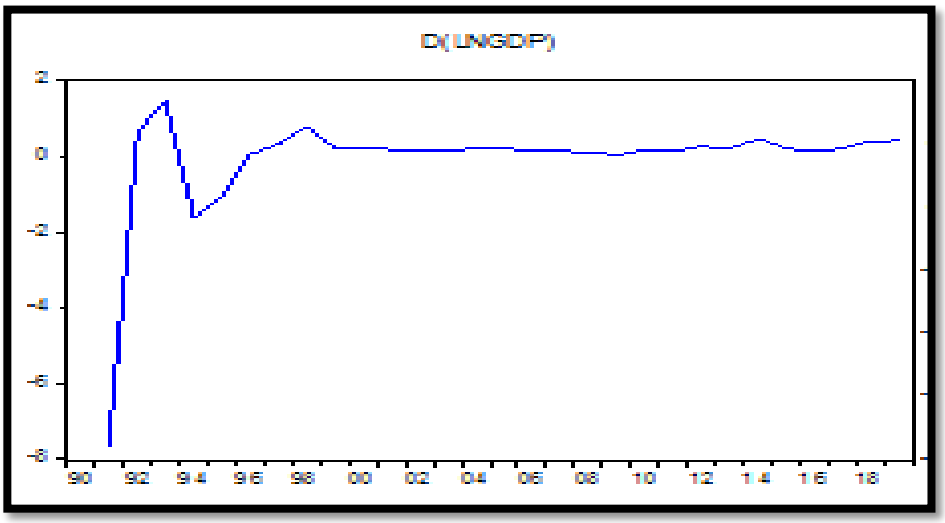

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews

من خلال الرسم البياني للسلسلة المعدلة بالفروق الأولى D(LnGDP) الموضحة في الشكل(02) يلاحظ أنها متزايدة من 1991-1993 وبدأت في الانخفاض والتزايد من 1994-1999 وثابتة من 2000-2012 عند القيمة 0 ومنه سلسلة الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند النموذج 2و3 عند الفرق الأول.

ب) دراسة استقرارية سلسلة إجمالي التمويل: (GFIN)

النموذج الأول (الثابت) intercrpt: prob تساوي 0.084 وهي أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة إجمالي التمويل (gfin) لها جذر الوحدة، وبالتالي سلسلة إجمالي التمويل (gfin) غير مستقرة.

النموذج الثاني (الثابت والاتجاه) trend and intercept: prob التي تقدر ب 0.27 وهي أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي سلسلة غير معنوية وتحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي سلسلة (gfin) غير مستقرة.

تحتوي على جذر الوحدة إذن سلسلة إجمالي التمويل غير مستقرة.

النموذج الثالث (بدون ثابت وبدون اتجاه) Nome: prob التي تساوي 0.49 وهي اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية ومنه من خلال النموذج نجد أن سلسلة (gfin) إجمالي التمويل غير معنوية إذن السلسلة (gfin) غير مستقرة.

وبالتالي سلسلة إجمالي التمويل غير مستقرة عند النماذج الثلاثة.

يتم القيام باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى.

النموذج الأول intercept: prop تساوي 0.00اقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة أي غياب جذر الوحدة أي سلسلة إجمالي التمويل مستقرة عند النموذج الأول سنعيد اختبار النموذج الثاني.

النموذج الثاني trend and: prob تساوي 0.00 اقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية **intercept** التي تقول أن سلسلة إجمالي التمويل مستقرة كذلك عند النموذج الثاني.

النموذج الثالث Nome: prob تساوي 0.00 اقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي لا تحتوي على جذر الوحدة أي سلسلة إجمالي التمويل مستقرة عند النماذج الثلاث.

إذن سلسلة(gfin) مستقرة عند الفرق الأول.

وعليه يتم القيام بإدخال الفروق الأولى لسلسلة إجمالي التمويل (gfin)لتصبح سلسلة إجمالي التمويل مستقرة كما هو موضح في المنحنيات البيانية لسلسلة(gfin) قبل وبعد الاستقرار.

الشكل رقم (03) يوضح سلسلة إجمالي التمويل قبل الاستقرارية (LnGFin).

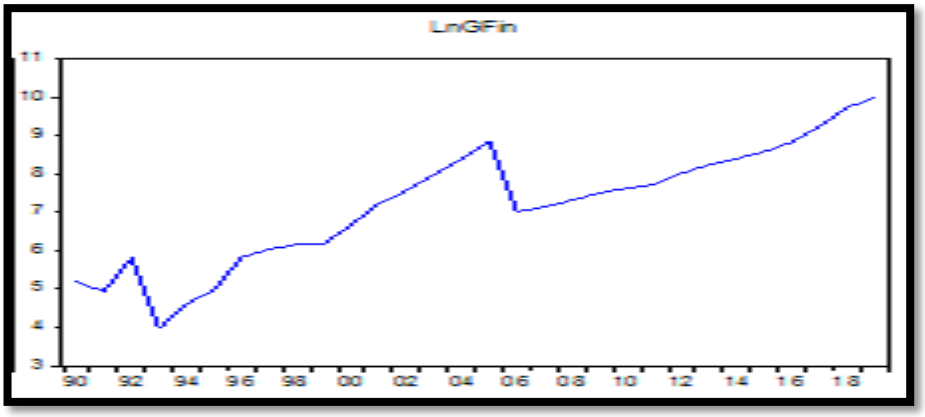

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الشكل (03) يلاحظ أن السلسلة الأصلية (LnGFin) كانت تزداد وتنخفض من 1990-2004 ثم بدأت بالتزايد عند 20006 واستمرت في التزايد إلى غاية 2018.

الشكل رقم (04): يوضح سلسلة إجمالي التمويل بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى (D(LnGFin)

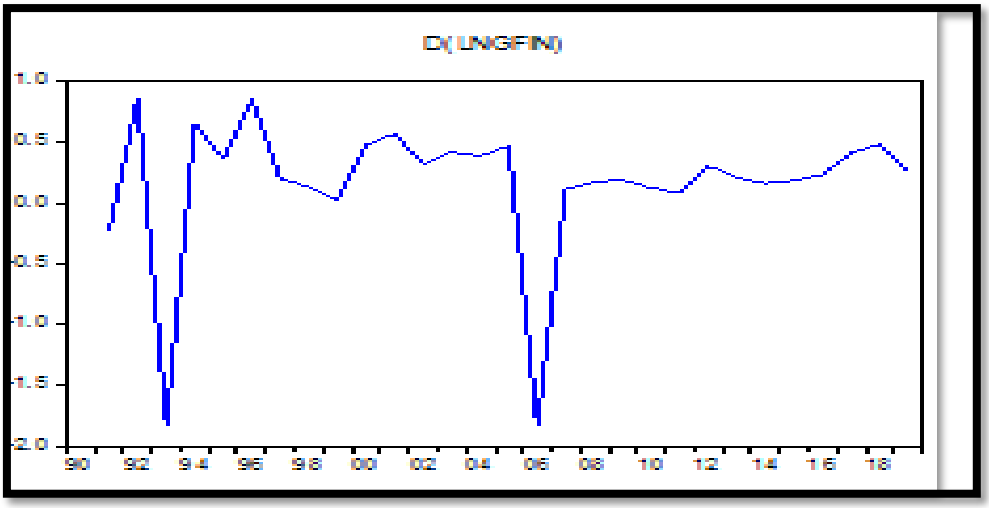

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن السلسلة المعدلة بالفروق الأولى D (LnGFin) أنها موازية لمحور الفواصل وهي تتذبذب حول القيمة 0.5 وتزداد عبر الزمن وهذا ما يدل على استقرار سلسلة البواقي.

تظهر النتائج المدرجة بالجدول أعلاه الجدول رقم (04) لاختبار (ADF)، أن السلسلتين LnGDP، LnGFin، غير مستقرتين (أي أنهما تحتويان على جذر الوحدة) في المستوى(0)I، في حين أظهرت نتائج هذا الاختبار

أن السلستين لا تحتويان على جذر الوحدة عند أخذ الفروق الأولى لهما. مما يعي أن السلسلتين LnGDP، LnGFin مستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة(1)ا.

الفرع الثاني: اختبار العلاقة السببية في المدى القصير:

أولا: اختبار سببية جرانجر

يدعي كل من انجل وجرانجر، بأنه إذا تحققت علاقة تكامل مشترك بين متغيرين، فإنه لابد من وجود علاقة سببية بينهما على الأقل في اتجاه واحد على المدى القصير. ومن ثم تأتي هذه الخطوة للكشف فيما إذا كان إجمالي التمويل يسبب التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، ولهذا الغرض نعرض فيما يلي اختبار سببية جرانجر، ولكن قبل ذلك ينبغي تحديد فترة التأخير المناسبة لإجراء هذا الاختبار.

جدول رقم(04): نتائج اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/11/20 Time: 02:39
Sample: 1990 2019
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNGFIN does not Granger Cause LNGDP	27	12.3516	0.59
LNGDP does not Granger Cause LNGFIN		6.28657	0.0035

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم(04)إلى قبول فرضية العدم القائلة بأن إجمالي التمويل لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي، عند مستوى معنوية 5%، وذلك انطلاقا من القيمة الإجمالية (Prob =0.59). وبالمقابل يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغيرات في إجمالي التمويل عند مستوى معنوية 5%، ذلك أن القيمة الإجمالية (Prob = 0.0035). ومن ثم نقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأن الناتج المحلي الإجمالي يسبب إجمالي التمويل على المدى القصير.

ثانيا: تحديد فترة الإبطاء المثلى

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول التالي، واستنادا إلى غالبية المعايير: SC، HQ، AIC، PPE، أن فترة التأخير الزمني المثلى هي (P=3).

جدول رقم(05): اختيار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDP LNGFIN
Exogenous variables: C
Date: 05/11/20 Time: 02:38
Sample: 1990 2019
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-64.43834	NA	0.69727	5.315067	5.412577	5.342112
1	-12.50959	91.39459	0.01516	1.480767	1.773298	1.561903
2	-4.633344	12.60200	0.01114	1.170668	1.658218	1.305893
3	2.931886	10.89393*	0.0089*	0.885449*	1.568020*	1.074765*
4	5.058328	2.721846	0.01038	1.035334	1.912924	1.278740
5	9.189291	4.626678	0.01088	1.024857	2.097467	1.322353

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الجدول رقم (05) يلاحظ انه نم توظيف اختبارات HQ/ SC/ AIC/ FPE/ RL لتحديد فترة الإبطاء التي تحقق أفضل تقدير لنموذج تصحيح الخطأ وهذا الجدول يظهر أيضا نتائج هذه الاختبارات، إذ نجد فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي فترة إبطاء واحدة بناء على اختبارات HQ/ SC/ AIC /FPE/ RL، لذلك سيضمن نموذج شعاع تصحيح الخطأ فترة إبطاء واحدة التي تحمل الإشارة (*) يعني كل هذه الاختبارات معنوية عند درجة تأخير (t-3) في هذا الجدول.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر ذات الخطوتين

بعدما تبين أن السلسلتين المتعلقتين بمتغيري الدراسة LnGDP و LnGFin أنهما متكاملتين من نفس الدرجة I(1)، في هذه الحالة يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك لكل من انجل وجرانجر، وذلك وفقا للخطوتين التاليتين:

أولا: الخطوة الأولى: تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على النحو التالي:

$$\mathrm{LnGDP_t} = B_0 + B_1\ \mathrm{LnGFin_t} \ldots\ldots\ldots (1)$$

وبعد تقدير العلاقة رقم (1)، كانت النتائج المحصل عليها كما يلي:

$$\mathrm{LnGDP_t} = 0.24 + 0.62\ \mathrm{LnGFin_t} \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$(0.175096) \quad (3.248989)$$

$$R^2 = 0.27 \quad DW = 1.01223 \quad F_{stat} = 10.55593 \quad N = 30$$

التقييم الإحصائي للنموذج المقدر: بالاستناد إلى نتائج التقدير أعلاه وبالرجوع إلى الملحق رقم (1) نجد ما يلي:

- **اختبار جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=.0.2738)، وتفيد بأن التغيرات في إجمالي التمويل، تفسر ما نسبته 27.38% من التغيرات التي تحدث على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية فهي تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج.
- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار Fisher):** تشير نتيجة هذا الاختبار إلى معنوية المعلمات مجتمعة، ذلك أن إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5%، بمعنى أن $_{stat} > F_{tab}$ ، بحيث بلغت قيمتها الاحتمالية (Pro-F_{cal} = 0.003007) وهي أقل من (0.05). وهذا دليل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.
- **اختبار معنوية المعلمات المقدرة (اختبار t):** تشير نتائج اختبار ستيودنت إلى أن معلمة الحد الثابت موجبة وغير معنوية إحصائيا، أي أنها لا تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى 5%، وذلك لكون أن $t_{cal} < t_{tab}$، بدليل أن القيمة الاحتمالية لمعلمة الجد الثابت بلغت (P-value= 0.8623) وهي أكبر من (0.05). في حين أظهرت النتائج أن معلمة متغير إجمالي التمويل تحمل إشارة موجبة (علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي)، وتختلف جوهريا عن الصفر، بمعنى أنها معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، ذلك أن القيمة الاحتمالية لها (P-value= 0.0030) أقل من (0.05).

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :** بلغت قيمة دربن واتسون (DW = 1.01)، وهي تقع ضمن منطقة الحسم، بمعنى أن النموذج لا يعاني مشكل الارتباط الذاتي، وهو ما أكدته نتائج اختبار Test lM Breusch -، إذ أن القيمة الاحتمالية (Chi-Square prob = 0.5987) أكبرمن5.

الجدول رقم(06): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.460381	Prob. F(2,26)	0.6361
Obs*R-squared	1.026081	Prob. Chi-Square(2)	0.5987

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

- **اختبار عدم تجانس التباين:**" تشير النتائج الموضحة بالجدول أدناه لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين، ذلك أن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.1213) أكبر من 5%.

الجدول رقم (07): اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.435832	Prob. F(1,28)	0.1298
Obs*R-squared	2.400952	Prob. Chi-Square(1)	0.1213
Scaled explained SS	11.56575	Prob. Chi-Square(1)	0.0007

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

- **اختبار الاستقرار الهيكلي:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وكذا استقرار المعلمات المقدرة في المدى الطويل، لابد من استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Test)، والشكل التالي يوضح نتيجة هذا الاختبار.

شكل رقم(05): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Test)

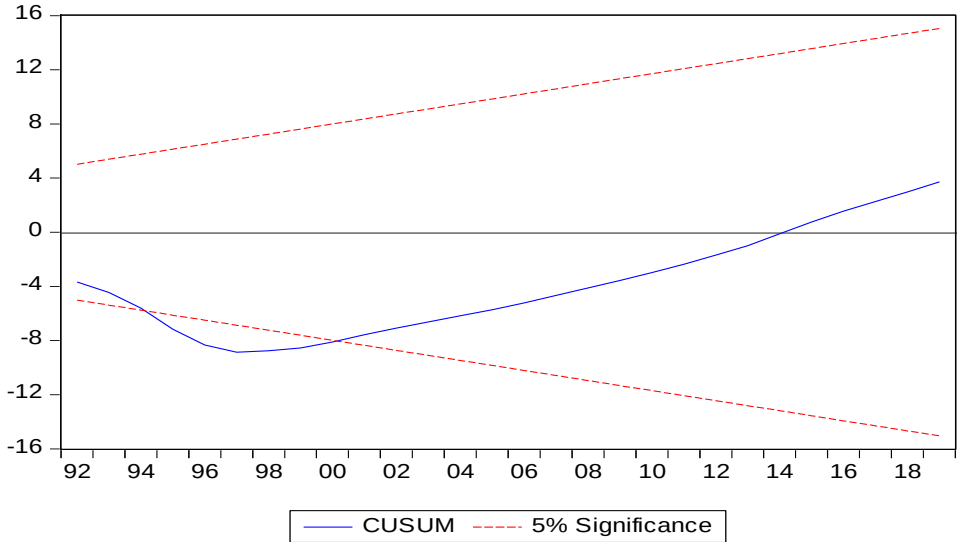

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته جليا من خلال الشكل البياني أعلاه، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة سلسلة البواقي.

ثانيا: الخطوة الثانية: دراسة مدى سكون(ECTt) الناتجة عن تقدير العلاقة طويلة الأجل، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي- فولار الموسع (ADF)، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم(08): نتائج اختبار (ADF) لدراسة سكون سلسلة البواقي(ECT)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)		
Null Hypothesis: the variable has a unit root		
At Level		
		ECT
With Constant	t-Statistic	-7.4987
	Prob.	***0.0000***
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7425
	Prob.	***0.2286***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.3772
	Prob.	***0.0000***
		***
At First Difference		
		d(ECT)
With Constant	t-Statistic	-2.3257
	Prob.	***0.1719***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6836
	Prob.	***0.2505***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.7075
	Prob.	***0.0000***
		***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يصبح بالإمكان رفض فرضية العدم H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة (ECT)،ا ونقبل الفرض البديل H_1، القائل بعدم وجود الجذر الأحادي بالسلسلة عند مستوى معنوية (5%)، وعليه فسلسلة البواقي (ECT) مستقرة ,ومتكاملة من الدرجة I(0).

وعليه يمكن القول مبدئيا بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل، كما يمكننا القول بأن التقدير الناتج عن العلاقة طويلة الأجل، بأنه تقدير غير زائف(Non Spurious Regression)

ثالثا: الخطوة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعدما تأكد مبدئيا وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة LnGDP و LnGFin، نقوم في هذه المرحلة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ من أجل اتخاذ القرار النهائي بشأن اختبار التكامل المشترك، وإيجاد المعاملات قصيرة الأجل، وذلك بتقدير العلاقة التالية:

$$D(\mathrm{LnGDP})_t = \alpha_0 + \alpha_1\ \mathrm{D(LnGFin)}_t + \mathrm{ECT}(-1) \ldots\ldots\ldots (3)$$

بعد تقدير العلاقة رقم (2) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتصحيح النموذج من مشكل الارتباط الذاتي، تم الحصول على ملخص نتائج نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$D(\mathrm{LnGDP})_t = -0.02 + 0.02\ \mathrm{D(LnGFin)}_t - 1.03\ \mathrm{ECT}(-1) + 0.86\ \mathrm{AR}(1) \ldots (4)$$

(-0.026733) (0.353466) (-15.17336) (4.905543)

$R^2 = 0.9086$ DW = 1.533527 $F_{stat} = 59.67681$ N = 30

التقييم الإحصائي للنموذج المقدر: بالاستناد إلى نتائج التقدير أعلاه وبالرجوع إلى الملحق رقم (2) نجد ما يلي:

- **اختبار جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.9086)، وهذه النسبة تنبؤ عن قدرة تفسيرية عالية للنموذج، كما تفيد بأن المتغيرات(GDP) (GFIN) التفسيرية المدرجة تفسر ما نسبته 90.86% من التغيرات التي تحدث على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية فهي تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج.
- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار Fisher):** تشير نتيجة هذا الاختبار إلى معنوية المعلمات مجتمعة، ذلك أن إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5%، بمعنى أن $_{stat} > F_{tab}$ ، بحيث بلغت قيمتها الاحتمالية (Pro-F_{cal} = 0.000000) وهي أقل من (0.05). وهذا دليل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.
- **اختبار معنوية المعلمات المقدرة (اختبار t):** تشير نتائج اختبار ستيودنت إلى أن معلمة معامل تصحيح الخطأ ECT(−1) تحمل إشارة سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% (الملحق رقم2)، عندئذ نجزم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة المتمثلين في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل، كما يمكن أن نستدل من خلال هذه النتيجة على وجود علاقة سببية في المدى الطويل تتجه من إجمالي التمويل نحو الناتج المحلي الإجمالي. أما عن معلمة الحد الثابت، فهي ذات إشارة سالبة وغير معنوية إحصائيا، أي أنها لا تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى 5%، وذلك لكون أن $t_{cal} < t_{tab}$ ، بدليل أن القيمة الاحتمالية

لها بلغت (P-value= 0.9789) وهي أكبر من (0.05). وكذلك الحال بالنسبة لمعلمة متغير فرق لوغاريتم إجمالي التمويل، حيث تبين بأنها تأخذ إشارة موجبة وغير معنوية إحصائيا عند مستوى 5%، ذلك أن القيمة الاحتمالية لها (P-value= 0.7268) أكبر من (0.05).

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** بعد تصحيح النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، بلغت قيمة ذيربن واتسون (DW = 1.53)، ;وهي تقع ضمن منطقة الحسم، بمعنى أن النموذج لا يعاني مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.
- **اختبار عدم تجانس التباين:** تشير النتائج الموضحة بالجدول أدناه لاختبار Heteroskedasticity Test: ARCH، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين، ذلك أن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.8378) أكبر من 5%.

الجدول رقم (09): اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.038960	Prob. F(1,26)	0.8451
Obs*R-squared	0.041895	Prob. Chi-Square(1)	0.8378

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

المطلب الثاني: مناقشة النتائج (التقييم القياسي)

انطلاقا من نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، وبعد اتضاح معنوية معلمة إجمالي التمويل المصرفي، يمكن القول بأن مرونة الناتج المحلي الإجمالي لتغير إجمالي التمويل المصرفي على المدى البعيد تقدر بحوالي (0.62)، وهذه القيمة تعبر عن درجة حساسية إيجابية (علاقة طردية)، وعالية للناتج المحلي الإجمالي لتغيرات إجمالي التمويل المصرفي في السودان على المدى الطويل. أما من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)، يتضح عدم وجود أي أثر (انعدام وجود مرونة) للتمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي بالسودان خلال الفترة محل الدراسة. فيما تفيد قيمة معامل حد تصحيح الخطأ، بأن ما نسبته 102.99% من الاختلال في قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحه سنويا من خلال تغير إجمالي التمويل المصرفي، وهي تعتبر بذلك سرعة تعديل عالية جدا.

✓ بعد تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) الموضح في الملحق رقم (2) لتحليل العلاقة بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1990- 2019)، محاولة ضمن هذا المحور تحليل النتائج التجريبية لهذه الدراسة.

✓ كما تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VCEM) الموضح في الملحق رقم (2) لتحليل العلاقة بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990- 2019) من أن جميع معاملاتها مقبول إحصائيا على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% كمان معامل تصحيح الخطأ (-0.01615) وهو معامل المتغير التابع (الناتج

المحلي الإجمالي) المؤخر بفترة واحدة معنوية عند مستوى معنوية 5% ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة وبالتالي تؤكد على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج المقدر.

✓ ويلاحظ أن القدرة التفسيرية لنموذج تصحيح الخطأ حيث كانت قيمة معامل التحديد(R^2) هي 90.86%، وهذه النسبة تنبؤ عن قدرة تفسيرية عالية للنموذج، كما تفيد بأن المتغيرات التفسيرية المدرجة(gfin) و(gdp) تفسير بنسبة 90.86%، من التغيرات التي تحدث في إجمالي التمويل، والباقي من الأثر يرجع على إثر المتغيرات الأخرى غير متضمنة في المعادلة، وهذا يؤكد على وجود توفيق وتمثيل النموذج ويتبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، حيث جات احصائيات دربين واتسون (1.53) D.W وهي مقبولة، أما معنوية معلمة التصحيح فهي اقل من مستوى المعنوية المحددة (0.05).

✓ ويلاحظ كذلك معنوية معامل تصحيح الخطأ (VCEM) عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة هذا يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج المصحح، وتشير معامل حد الخطاء والذي بلغ(0.02-)، إلى أن يتعادل الناتج المحلي الإجمالي(GDP) نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-3) بما يعادل 2% ومعامل إجمالي التمويل (GFIN) خلال السنة الماضية (t-3) تؤثر طرديا على الناتج المحلي الإجمالي(GDP). حيث تشير معلمة معامل تصحيح الخطأ(1-) كما نستدل من خلال هذه النتيجة على وجود علاقة سببية في المدى الطويل تتجه من إجمالي التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما عن الحد الثابت، فهي ذات اشارة سالبة وغير معنوية احصائيا، فهي لا تختلف جوهرين عن الصفر عند مستوي 5% وذلك لكون Ttاكبر من Tc، بديل أن القيمة لمعلمة الحد الثابت بلغت 0.9789 وهي أكبر من 0.05.

✓ حسب نتائج الموضح كذلك في الملحق رقم (02) يلاحظ أن التغيرات التي اشتملت عليها النموذج تفسر حوالي 0.8934 من التغيرات الكلية التي تمت في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وذلك بمستوى معنوية عالية لاختبار الكلي كما توضح قيمة فيشر الاحتمالية (0.000000) دون الإشارة لوجود مشكلة ارتباط خطي لأخطاء المتغير المستقل(GFIN) كما تبين قيمة احصائية (1.53)D.W وان نتيجة الاختبار الفردي لإجمالي التمويل توضح معنوية عالية لمعاملات تلك المتغيرات عند مستوى معنوية (0.05).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل المتعلق بالجانب التطبيقي من الدراسة التي تم اسقاطها على دولة السودان، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل اليه في الجانب النظري، واختبار ما مدى تطبيقه في الواقع العملي، وكذلك تحليل واختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

حيث تم التطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة كما تم التطرق إلى نموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews09، من أجل تقدير أثر إجمالي التمويل على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من أجل عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالاعتماد على المعطيات الموجودة حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي التمويل.

خاتمة

خاتمة:

يأخذ الجهاز المصرفي دورا مركزيا في الهيكل المالي للاقتصاد، كما ساهمت البنوك الإسلامية في تنمية وتعبئة المدخرات، وكان لها دور في مجال الاستثمارات المباشرة كالمشاركة والمضاربة وبطريقة غير مباشرة كالمرابحة والمزارعة والاستصناع وغيرها، وهي بعيدة عن مجال الاقراض بالفائدة الربوية. فالتمويل المصرفي الإسلامي هو تمويل قائم على الأصول، مما يعزز الصلة المتينة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وهذا من خلال خلق التوازن بين الاقتصاد المالي والحقيقي والتقليل من الفوارق بينهما، وهذا ما يبعد ويحمي الاقتصاد من الوقوع في الأزمات، ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية تعمل على توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، ونظرا لأهمية التمويل المصرفي الإسلامي فإن بعض الدول توجهت إلى أسلمة جهازها المصرفي بالكامل ومنها السودان التي تقدم بنوكها الإسلامية العديد من الخدمات المالية الإسلامية للاقتصاد السوداني، مما يساهم بشكل كبير في نموه وتلبية احتياجاته التمويلية سواء بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة أو المصغرة أو الأفراد أو الحكومة، حيث تبين بأن أثر التمويل على الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابيا وذو دلالة إحصائية، ويظهر بأن التمويل المصرفي من قبل المصارف الإسلامية في ازدياد ويرجع ذلك إلى ارتفاع الثقة في التعامل مع تلك المصارف وشعور العديد من العملاء بأن التعامل مع تلك المصارف لا يخالف الشريعة الإسلامية، ومن هنا يمكننا الاجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثل في: فيما يكمن أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان؟

أولا: نتائج الدراسة النظرية

01 – يعتبر التمويل على انه تقديم أموال عينية أو نقدية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز وذلك بناء على صيغ عديدة تستند إلى قاعدة فقهية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

02 – التزام المصارف الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع تعاملاتها.

03 – تؤكد الدراسة بأن المصارف الإسلامية أصبحت تلعب دورا بارزا في الاقتصاد والتنمية وخاصة ما تساهم فيه تلك المصارف في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها.

04 – التمويل المصرفي الإسلامي علاج لظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار نظرا لخلوه من المعاملات المشبوهة كالربا والعوائد التي يحققها هي أرباح فعلية ناتجة عن إنتاج حقيقي.

05 – وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل(إجمالي التمويل) والمتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي).

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

01 – السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة (1).

02 – مرونة الناتج المحلي الإجمالي لتغير إجمالي التمويل المصرفي على المدى البعيد تقدر بحوالي (0.62)، وهذه القيمة تعبر عن درجة حساسية ايجابية وعالية للناتج المحلي الإجمالي لتغيرات إجمالي التمويل المصرفي في السودان على المدى الطويل.

03 – النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

04– عند اختبار معنوية المقدرة وجود علاقة سببية في المدى الطويل تتجه من إجمالي التمويل نحو الناتج المحلي الإجمالي.

05– هناك ارتباط متوسط بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي، وهذا من خلال معامل الارتباط الذي يقدر ب0.8934، فهذه النسبة تفسر قوة العلاقة بين المتغيرين وهي متوسطة وعلاقة طردية، أي بمعنى كلما ارتفاع إجمالي التمويل يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والعكس في حالة الانخفاض.

06– نموذج تصحيح الخطأ (VECM)عبارة عن نموذج معنوي ومستقر ومقبول.

أما بالنسبة لمقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسة السابقة تم التوصل إلى ما يلي:

دراسة (**Kamran Ahmed. Amina Ihsan**)، توصلت إلى أن البنوك الإسلامية في المدى الطويل ترتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي معززا بذلك فكرة أن النظام المصرفي الإسلامي الكفؤ يشجع النمو الاقتصادي، بينما لا توجد أي علاقة في المدى القصير، بينما توجد علاقة سببية بين الإقراض الخاص للتمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي مما يدل على المساهمة الإيجابية للبنوك الإسلامية في باكستان، حيث توصلت الدراسة الحالية إلى أن إجمالي التمويل مع الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل يرتبطان بشكل إيجابي وأن الناتج المحلي يسبب إجمالي التمويل على المدى القصير، بينما توجد علاقة طردية بين المتغيرات وهذا يعني أن إجمالي التمويل يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي أي كلما ارتفع إجمالي التمويل يصاحبه ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (**Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar**)، توصلت إلى أن هناك علاقة ايجابية قوية بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، بينما توجد علاقة سببية تحدث في اتجاه واحد فقط من تمويل البنوك الإسلامية إلى النمو الاقتصادي، كما توجد علاقة مستقرة طويلة الأمد بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة وهذا يعني أن تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي يتحركان معا على المدى الطويل. أما بالنسبة للدراسة الحالية توصلت إلى أن هناك ارتباط متوسط بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي، كما يشير معامل الارتباط الذي قدر ب(0.8934) وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

01 – الاهتمام بالدراسات والأبحاث الجديدة لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصيرفة وتكييفها مع التمويل الإسلامي.

02 – بما أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي كان إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي فإنه يتوجب على السلطات تدعيم المصارف الإسلامية في تقديم التسهيلات وزيادة الاعفاءات بهدف خلق تنمية شاملة في كافة القطاعات الاقتصادية.

03 – العمل على تطبيق جميع الصيغ الإسلامية وعدم الاقتصار على المرابحة.

04 – توعية الأفراد بأهمية التمويل الإسلامي في تنمية الاقتصاد من أجل التوجه بأموالهم للاستثمار بدل اكتنازها.

05 – ضرورة توجه المصارف الإسلامية إلى تمويل المشروعات طويلة الأجل من أجل تحقيق تنمية قوية وتخفيف الفقر في المجتمع.

الآفاق:

أفاق الدراسة:

- اجراء دراسات جديدة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- اجراء دراسة بإدخال متغيرات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم برواية ورش.

الكتب:

1) أبو زيد، عقد الاستصناع، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1999م.

2) أحمد سليمان خيضاوي، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، استراتيجياتها، مواجهتها، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، ط1 ،2008م.

3) أحمد مصطفى السيد البدري، " القواعد الفقهية ودورها في إقامة مقاصد الشريعة الإسلامية "، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص314.

4) حسين محمد سمحان، أساسيات العمليات المصرفية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الاردن،2013م.

5) صادق راشد الشعري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، أنشطتها، التطلعات، المستقبلية، دار اليازوري، الأردن، 2008م.

6) عادل فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، (دراسة علمية فقهية للممارسة العلمية) الدار الجامعية، بيروت، ط2، 2007م – 1428هـ.

7) فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار همة، الجزائر،2007م.

8) فياض عبد المنعم حسنين، "بيع المرابحة في المصارف الإسلامية "، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م.

9) ماهر ابو المعاصي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2012م.

10) محمد الوادي وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازور، عمان، الأردن، ط العربية، 2007م.

11) محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها نشأتها، تطور نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف اسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب،1990م.

12) مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الأردن، ط1، 2012م.

13) نسرين عبد الحميد نبيه، " الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه (كحل للازمة المالية العالمية)"، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1 2010م.

14) وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، دار النفائس، الأردن، ط1، 2010م – 1430هـ.

المذكرات:

1) الزينة حمادي محمد سالم، سلمها الحبيب لوشاعة، الدور الاقتصادي التمويل بالإجارة في البنوك الإسلامية (دراسة بعض البنوك الإسلامية الخليجية وبنك فيصل السوداني)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية، ادرار،2016م-2017م.

2) توفيق عباد، صالح بوساحة، دراسة تحليلية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970م-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي (ل ، م ، د) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017م-2018م.

3) جمال الغرباوي شادي، أثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل الحصول على درجة الماجيستير في اقتصاد التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.

4) جميلة بوجمعاوي وفضيلة شويرف، تقييم واقع التمويل بالمشاركة والمضاربة في البنوك الإسلامية الخليجية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية أدرار، 2017م.

5) حسناء بن حمي، صيغ التمويل بالمداينات في البنوك الإسلامية ودورها في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنوك إسلامية خلال الفترة 2006م-2015م، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإفريقية احمد دراية أدرار، 2016م-2017م.

6) حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009م.

7) زين الدين ملازم، فيصل سدايرية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، 2012م-2013م.

8) ساهرة حسين زين الثعلبي، محددات الطلب على الاستيرادات العراقية في اذار التحليل الحركي للمدة (1968-2002)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015م.

9) سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015م.

10) سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2012م-2013م.

11) صليحة بوخشبة وآخرون، اهمية التمويل الإسلامي في ظل الازمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2015م.

12) عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، دراسة مقارنة مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متوري، قسنطينة، 2005م-2006م.

13) فتيحة عقون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار- دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تخصص نقود وتمويل، 2009م.

14) محمد شريف موساوي ومحمد أولاد علي، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة – دراسة تجربة اليمن والسودان، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية، أدرار، 2018م.

15) مكرم محمد صلاح الدين مبيض، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب، 2010م.

16) موسى قاسمي، الزراعة بين السياسة الزراعية في الدولة الحديثة والفكر الاقتصادي الإسلامي –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، 2006م.

17) نور الدين بن بلخير و مولاي أحمد عكرمة، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن الفترة ما بين 1999م إلى2018م، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018م - 2019م.

المجلات:

1) زبير عياش وسمير مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، جوان 2016م، الجزائر.

2) عبد الغني جريري، الأمين قسول، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة الاقتصادية والأعمال، العدد، المجلد3، 2017م.

3) فتيحة عقون، جمال خنشور، المفاضلة بين آليات المشاركة والمداينة في تحقيق الكفاءة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، ديسمبر 2017م، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

النشرة الاقتصادية:

1) نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء – بنك السودان، العدد232، 2007/03/15م.

2) نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء – بنك السودان، العدد 12، 2009/12/31م.

3) نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء – بنك السودان، العدد 23، 2011/12/31م.

4) نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء – بنك السودان، العدد 18، 2013/12/31م.

5) نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء – بنك السودان، العدد 12، 2016/12/31م.

6) نشرة دورية تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء – بنك السودان، العدد 12، 2019/12/31م.

التقارير:

_ التقرير السنوي الثالث والأربعون، س 2003م.

_ التقرير السنوي السابع والأربعون، س 2007م.

_ التقرير السنوي الخامس والخمسون، س 2015م.

_ التقرير السنوي السادس والخمسون، س2016م.

_ وزارة المالية المالية والتخطيط الاقتصادي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسة الاقتصادية، العرض الاقتصادي للعام 2017م.

السلاسل الدراسات والبحوث لبنك السودان:

سلسلة بحثية تصدر عن ادارة البحوث، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء – بنك السودان، الاصدار رقم (3)، يونيو2004م، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوروه في تمويل التنمية.

مذكرات باللغة الأجنبية:

1_ Hafas Furqani, Ratna Mulyani,) Islamic Banking and Economic Growth :Empirical Evidence p from Malaysia,Jjournal of Economic Cooperation and Development ,30,2,(2009)
2- Kamran Ahmed. Amina Ihsan,) Impact of Islamic Finance on Economic Growth – Empiral Evidance from Pakistan, international journal of scientific and engineering research volume 9, issue7, july-2018, issn2229-5518.

3-_Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar,) Islamic Finance an Economic Growth :An Empiral Evidence from United Arab Emirates(UAE), Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)An Online International Monthly Journal (ISSN: 2306-367X)2014 Vol: 3 Issue 2.
4-[1] Mohamed Goaied. Seifallah Sassi . Financial Development and Economic Growth in the MENA Region : What about Islamic Banking Development.2010.

المواقع الالكترونية:

1- http://islamicbank.ly
2-https: //ar .wkipedia .org /w/ indexphp ?title .

3-https:// cbos.gov.sd/ar/ content.
4-https://cbos.gov .sd/ar/ node/17257 ..

ملاحق

ملحق رقم (1): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل				
Dependent Variable: LNGDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/11/20 Time: 02:12				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGFIN	0.616812	0.189847	3.248989	0.0030
C	0.244394	1.395774	0.175096	0.8623
R-squared	0.273782	Mean dependent var		4.679710
Adjusted R-squared	0.247846	S.D. dependent var		1.836778
S.E. of regression	1.592979	Akaike info criterion		3.833429
Sum squared resid	71.05231	Schwarz criterion		3.926843
Log likelihood	-55.50144	Hannan-Quinn criter.		3.863313
F-statistic	10.55593	Durbin-Watson stat		1.012235
Prob(F-statistic)	0.003007			

ملحق رقم (2): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)				
Dependent Variable: D(LNGDP)				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 05/11/20 Time: 02:06				
Sample: 1991 2019				
Included observations: 29				
Convergence achieved after 13 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGFIN)	0.024410	0.069059	0.353466	0.7268
ECT(-1)	-1.029993	0.067882	-15.17336	0.0000
C	-0.016158	0.604432	-0.026733	0.9789
AR(1)	0.863337	0.175992	4.905543	0.0001
SIGMASQ	0.210540	0.066435	3.169089	0.0041
R-squared	0.908644	Mean dependent var		-0.088938
Adjusted R-squared	0.893417	S.D. dependent var		1.544960
S.E. of regression	0.504383	Akaike info criterion		1.671791
Sum squared resid	6.105649	Schwarz criterion		1.907532
Log likelihood	-19.24097	Hannan-Quinn criter.		1.745622
F-statistic	59.67681	Durbin-Watson stat		1.533527
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.86			

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة السودان – للفترة ما بين 1990–2019.

The lmpact of Islamic Banking Financing on Economic Growth Case Study of Sudan for the Period 1990-2019.

Par : BAICHI NAIMA, KOUIDRI SAFA.
Superviseur : ABD ERRAHMANE ABDELKADER

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة الممتدة من 1990م– 1919م حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي تم فيه عرض للمفاهيم العامة للتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج القياسي وذلك بالاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية والقياسية المتمثلة في نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، حيث يرتكز هذا الأخير على استقرار سلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية (LA CAUSALITE DE GRANGER)، واختبار التكامل المشترك، وذلك باستخدام برنامج (EVIEWS9) للوصول إلى النتائج واختبار الفرضيات المتوصل اليها.

ولقد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية في المدي الطويل تتجه من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي، كما بينت هذه الدراسة وجود علاقة طردية ومتوسطة بين إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي. حيث قدر معامل الارتباط ب 0.8934 وهذا يشير إلى وجود علاقة قوية بين إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان، وكذا وجود علاقة ذات دلالة احصائية وإيجابية بينهما.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي التمويل، نموذج تصحيح الخطأ (vecm)، اختبار الاستقرارية، اختبار السببية، اختبار التكامل المشترك.

Abstract:

This Study aims to identify The impact of total Islamic banking financing on economic growth in Sudan during the period extending from 1990 to 2019 where the descriptive approach was relied on in the theoretical side in which the general concepts of Islamic banking financing and economic growth were presented, And in the application side the standard approach was used and that Depending on some statistical and standard tools represented in the vector error correction model (vecm), The latter is based on the test of the stability of time series, The test of causality (la causalite de granger), And the study of the joint integration test. Using the eviews9 program to reach the results and test the hypotheses. The results of the study showed that there is a causal relationship in the long run that is directed from the total of bank financing and the gross domestic product, this study also showed a direct and medium relationship between the total Islamic banking financing and the gross domestic product, the correlation coefficient was estimated at 0.8934 and it indicates a strong relationship between total islamic financing and economic growth in Sudan, as well as the presence of a statistically and positive relationship between them.

Key words: Islamic banking financing, Economic growth, Gross domestic product, Total financing, VECM, Stability test, Causal test, Common integration test.